حوليات آداب عين شمس المجلد ٤٥ (عدد يناير – مارس ٢٠١٧)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)

التطور الإداري في دولة الكويت
(١٩٢١ م،١٩٦٣ م)

حمد محمد القحطاني*

جامعة الكويت ـ كلية الآداب ـ قسم التاريخ

المستخلص

نشأت إمارة الكويت علي ضفاف الخليج العربي في الجزء الشمالي الغربي منه عندما انتقل أسرة العتوب المؤسسة للإمارة من منطقة الهدار في وسط إقليم نجد إلي منطقة الزبارة علي الساحل الغربي لشبه جزيرة قطر وانتقلت هذه الأسرة من منطقة الفاو جنوب العراق ثم ما لبثت ان عادت مرة أخري إلي منطقة الصبية شمال الكويت وأخيرا استقرت في الكويت لتأسيس مدينة الكويت عام ١٦١٣ م.

ومنذ استقرار العتوب في الكويت بدأ التطور الإداري فيها تدريجيا، واكتمال هذا التطور بعد استقلال الكويت في ١٩ يونيو ١٩٦١ م وخاصة بعد إصدار الدستور الكويتي في نوفمبر ١٩٦٢م والذي نظم العلاقة بين السلطات الثلاث: السلطة التنفيذية وتمثلها الحكومة، السلطة التشريعية ويمثلها مجلس الأمة المنتخب، والسلطة القضائية ويمثلها القضاء، ويعد أمير الكويت مسئولا عن السلطات الثلاث دستوريا بحسب المواد (٥١ – ٥٢ – ٥٣) من الدستور.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب - جامعة عين شمس ٢٠١٧.

مقدمة :

لإمارة الكويت موقع إستراتيجي في الجزء الشمالي الغربي من الخليج العربي والشمال الشرقي من شبه الجزيرة العربية [١] ، وكان تأسيس الإمارة عندما قررت جماعة العتوب [٢] وقبائل نجدية أخرى الهجرة من موطنهم الأصلي في الهدار بمنطقة الأفلاج في إقليم نجد جنوباً بسبب النزاعات الداخلية مع بعض القبائل ، مثل الدواسر [٣] ، وقد استقروا في بداية الأمر بعد هجرتهم الأولى فترة من الزمن في قرية الزبارة بشبه جزيرة قطر [٤] وهاجروا بعد ذلك إ لى منطقة الصبية شمال الكويت واستقر بهم الأمر أخيراً في الكويت معلنين تأسيس إمارة الكويت عام ١٠٢٢هـ / ١٦١٣م [٥] . ومنذ استقرار قبيلة العتوب في الكويت بدأت تنمو تجارياً بالتدريج إلى أن أصبحت مدينة واضحة المعالم ولها علاقاتها التجارية مع المناطق المجاورة ، مثل العراق ونجد ثم امتدت لتصل إلى بلاد الشام والهند [٦] .

مما سبق يتضح لنا أن العتوب استقروا في أكثر من منطقة قبل هجرتهم إلى أرض الكويت عام ١٦١٣م ، واكتسبوا الخبرة السياسية والعسكرية والتجارية وهو ما ساعدهم على النهوض وتطوير مدينتهم الكويت ويسجلوا تطوراً تجارياً ملحوظاً وهذا أدى إلى زيادة النمو السكاني ومن ثم الاتفاق على اختيار حاكم للمدينة ، وبعد التشاور بين كبار رجالات العتوب اختير صباح الأول بن جابر العتبي حاكماً لإمارة الكويت عام ١١٧٠ هـ / ١٧٥٦ م ، وبهذا الاختيار اعتبر مؤسساً لحكم أسرة آل صباح في إمارة الكويت [٧] واستمر حكمه حتى وفاته عام ١١٧٧هـ / ١٧٦٣م [٨] ، واستمرت من بعده مقاليد الحكم الوراثي في الكويت في أسرة آل صباح [٩] .

وفي هذه الدراسة سوف نسلط الضوء على النظام الإداري وتطوره في دولة الكويت من عام ١٩٢١م حتى ١٩٦٣م ، ونتناوله وفق ما يلي :

المحور الأول :

- النظام الإداري في الكويت قبل ١٩٢١م :
  - ❖ الحاكم .
  - ❖ الأمن .
  - ❖ القضاء .
  - ❖ القرى .

المحور الثاني :

- النظام الإداري في الكويت من ١٩٢١م حتى ١٩٦٣ م .
- مجلس الشورى عام ١٩٢١م .
- الدوائر الحكومية .
- المجلس التشريعي الأول ١٩٣٨ م .
- المجلس التشريعي الثاني ١٩٣٩ م .
- مجلس الإنشاء عام ١٩٥٢ م .
- اللجنة التنفيذية العليا يوليو ١٩٥٤ م .
- المجلس الأعلى يناير ١٩٥٦ م .
- المجلس التأسيسي ديسمبر ١٩٦١م .
- دستور الكويت نوفمبر ١٩٦٢ م .
- سلطات الأمير الدستورية والتقليدية .
- السلطة التنفيذية (مجلس الوزراء ١٩٦٢ م) .

- السلطة التشريعية (مجلس الأمة ١٩٦٣ م) .
- السلطة القضائية (المحاكم) .

المحور الأول :

- **النظام الإداري في الكويت قبل عام ١٩٢١ م :**
  - **الحاكم :**

اعتمدت الكويت على الشورى اساساً للحكم وهي التي تقوم عليها العلاقة بين الحاكم والمحكوم ، امتثالاً لقوله سبحانه : (**وَأَمْرُهُمْ شُورَىٰ بَيْنَهُمْ**) [١٠] ؛ فمنذ تأسيس إمارة الكويت عام ١٦١٣ م [١١] الشورى هي التطبيق العملي لاختيار الحاكم وكذلك في المجالات الأخرى سواء كانت سياسية أم عسكرية أم اقتصادية [١٢] . وفعلاً بالشورى تم اختيار أول حاكم للكويت عام ١٧٥٦ م وهو صباح الأول بن جابر العتبي [١٣].

ويمارس الحاكم في الكويت سلطاته الإدارية وفق نظام يشبه نظام شيوخ القبائل العربية ؛ حيث يطغى على النظام الإداري النظام القبلي ، وكان الشيخ يتابع أحوال الناس ، وينظر في أمورهم ، ويحل مشكلاتهم ، ويحرص على تطبيق العدالة بينهم [١٤] ، وتمتاز إدارة الحاكم بالبساطة وعدم التعقيد في حل مشكلات الناس ، وهو يحرص على استشارة أهل الرأي في كل كبيرة وصغيرة [١٥] ، وأراد الحاكم أن يثبت قوته الإدارية فقرر رفع علم للإمارة ، وكان أول علم رفع للكويت في عهد الشيخ عبد الله الأول بن صباح (١٧٦٣ - ١٨١٤ م) ، وهو العلم السلمي [١٦] ، وحظي العلم باهتمام كبير في الإمارة .

الأمن :

لم تعرف الكويت قديماً قوة أمنية أو شرطية وفق الأنظمة الحديثة ؛ إذ كان مجتمع الكويت صغيراً ومتعاوناً ويحل الكثير من مشكلاته داخلياً ، والجميع يحافظ على الأمن بالتعاون بين المناطق المختلفة [١٧] ، ومع هذا فقد كان الحاكم يعتمد على نظام يسمى الفداوية ، وهو نظام عشائري للدفاع عن الحاكم والأسرة الحاكمة ، وهم يعدون حراساً مرافقين للحاكم ويختارون من الرجال الأشداء ، ويسلحون ببنادق من مختلف الأنواع [١٨] ، ولهؤلاء الحراس الخاصين مهام أخرى يقومون بها لخدمة الحاكم والأسرة الحاكمة من مثل إحضار المتهمين ، وإرسالهم للمحكمة متابعة المشاكلات داخل المدينة وخارجها [١٩] .

كذلك بدأ الحاكم بتكوين حراس للمدينة لحماية الأسواق والمناطق السكنية وخاصة في فترة الليل من السرقات ، وأسندت مسئولية الأمن في مدينة الكويت إبان عهد الشيخ عبد الله الأول بن صباح ١٧٦٣ ـ ١٨١٤ م ، إلى الشيخ دعيج بن جابر [٢٠] ولما توفي حل محله محمد بن عوف ، وفي عهد الشيخ مبارك بن صباح (١٨٩٦ ـ ١٩١٥ م) عين الشيخ صباح المبارك مسؤولاً عن حراسة المدينة [٢١] ، وفي عهد الشيخ سالم المبارك (١٩١٧ - ١٩٢١ م) عين الشيخ صباح الدعيج [٢٢] رئيساً للحرس من عام ١٩١٧ حتى عام ١٩٣٨ م ، وكان يراقب حركة السوق بشدة ويجوب المدينة من جميع أطرافها طوال الليل سائراً على قدميه مع حراسه للحفاظ على الأمن [٢٣].

أما قرى الكويت ، ومنها الجهراء وفيلكا والدمنة والفنطاس والفحيحيل وأبو حليفة والشعيبة [٢٤] ، فقد كان الحاكم يعين على كل منها أميراً مسئول عن الشؤون الإدارية والأمنية ، وكان قد عين أحمد بن حمدان الحمدان [٢٥] أميراً على قرية الفنطاس [٢٦] ، وعين على قرية أبو حليفة أسرة آل مالك الصباح ، ومنهم ـ على سبيل المثال ـ الشيخ مالك الحمود الصباح [٢٧] الذي عين أميراً على القرية في عهد الشيخ مبارك بن صباح ، كما عين ابنه الشيخ فيصل المالك الصباح أميراً على قرية أبو حليفة بعد وفاة والده ، وظل أميراً على القرية حتى توفي في شهر مايو١٩٥٧ م [٢٨] .

القضاء :

النظام القضائي في الكويت كان يسوده البساطة وعدم التعقيد ، وكانت المحاكم تسير في الفصل في قضايا المنازعات والجنايات على أسس من العرف السائد ، وتحل أغلب المشكلات حلا وسطا بواسطة القاضي ، أو اللجان الأهلية ، أو بواسطة المتطوعين من أصحاب الخبرة لمنع النزاع والشقاق بين الأهالي والأسر المختلفة [٢٩] . ويطبق القاضي أحكام الشريعة الإسلامية في القضايا التي تعرض عليه ، ويحق لكل متخاصم أن يطلب نظر قضيته مهما كان نوعها [٣٠] ، وكان القضاء في إمارة الكويت مظهرا من مظاهر سيادتها وسلطاتها وموضع اهتمام من الحاكم انطلاقا من أنه كلما استقر القضاء في الإمارة استقرت أركان الحكم فيها ، وكان ذلك دليلا على حرص الحاكم على شعبه ورعيته [٣١] .

تجدر الإشارة أن أول قاض في الكويت هو الشيخ محمد بن عبد الوهاب بن فيروز ، الذي توفي عام ١٧٢٢ م ، والقاضي الثاني هو الشيخ أحمد بن عبد الجليل الحوطي من عام ١٧٢٢ م حتى١٧٥٦ م [٣٢] ، ثم القاضي الثالث في الإمارة الشيخ محمد بن عبد الرحمن العدساني من عام ١٧٥٦ حتى ١٧٨٢م [٣٣] ، ثم عين الشيخ محمد بن محمد بن عبد الرحمن العدساني قاضيا للكويت من ١٧٨٢م حتى ١٧٩٣م ، ثم تولى القضاء من بعده الشيخ محمد بن صالح العدساني من ١٧٩٣م حتى ١٨١٠م والذي اعتزل القضاء لخلاف نشب بينه وبين القاضي علي بن شارخ ، وبأمر من الشيخ عبد الله بن صباح (١٧٦٣ ـ ١٨١٤م) تولى بن شارخ القضاء من ١٨١٠ م حتى ١٨١٣ م ثم عزل وأعاد الشيخ جابر بن عبد الله (١٨١٤ ـ ١٨٥٩ م) الشيخ محمد بن صالح العدساني للقضاء من عام ١٨١٤م حتى عام ١٨١٧م ، كما عين الشيخ علي الشارخ قاضيا للمرة الثانية من عام ١٨١٧م حتى عام ١٨١٩ م ، ثم عين الشيخ عبد الله بن محمد العدساني قاضيا من عام ١٨١٩ م حتى ١٨٥٧ م ، ثم تولى القضاء الشيخ محمد بن عبد الله العدساني من عام ١٨٥٧م حتى ١٩١٩م لمدة ٦٢ عاما ، وبعد وفاته عام ١٩١٩م عين ابنه عبد العزيز بن محمد العدساني [٣٤] . وهكذا فإن للقضاء أهمية كبرى عند الحاكم في إمارة الكويت حرصا على تحقيق العدل والاستقرار بين الناس ، وليأخذ كل فرد حقه على أساس الشريعة الإسلامية .

المحور الثاني :

النظام الإداري في الكويت من عام ١٩٢١ م حتى ١٩٦٣م :

مجلس الشورى الكويتي ١٩٢١م :

اخذت الشورى تتطور تدريجيا في المجتمع الكويتي حتى عهد الشيخ سالم المبارك [٣٥] (١٩١٧ ـ ١٩٢١م) ، عندما اقترح بعض كبار التجار وفي مقدمتهم حمد الصقر [٣٦] ، تشكيل وفد والذهاب إلى المعتمد السياسي البريطاني في الكويت الرائد مور (Moor) [٣٧] بهدف تأسيس مجلس شورى استشاري يساعد الحاكم على إدارة الإمارة ، ولا سيما أن الكويت قد تعرضت لأخطار خارجية في عهد الشيخ سالم المبارك ، منها معركة حمض جنوب الكويت مايو ١٩٢٠م ، ومعركة الجهراء في قرية الجهراء أكتوبر ١٩٢٠م [٣٨] ، وكان رد المعتمد البر يطاني على الوفد الكويتي دبلوماسيا مشيرا إلى أن الحكومة البريطانية ليست على استعداد للتدخل في الشؤون الداخلية لإمارة الكويت ، وأكد انه مع هذا سوف يقدم النصح للحاكم بأهمية مجلس الشورى له وللشعب ، وفعلا عرض المعتمد البريطاني الأمر على الحاكم الذي وضح عدم رغبته في تشكيل مجلس شورى ، وبين أن الإمارة غير معتادة على هذا النظام الجديد الذي قد يؤثر على قوة الحاكم في الإمارة ، وقد يصبح الأمر ـ فيما بعد ـ في يد مجلس الشورى ؛ مما قد يضعف مستقبلا حكم أسرة آل صباح [٣٩] .

ولكن الوضع بدأ يتغير سياسياً في عهد الشيخ أحمد الجابر المبارك الصباح [٤٠] (١٩٢١ ـ ١٩٥٠م) ، الذي تولى الحكم بعد عمه الشيخ سالم المبارك ، وكان له بعد نظر إنطلاقاً من أن المجتمع الكويتي أخذ في التطور وخاصة بعد الحرب العالمية الأولى ١٩١٤ ـ ١٩١٨م ، وخرجت الدولة العثمانية من المنطقة وسيطرت بريطانيا على المنطقة بشكل مباشر ، وأن المجتمع الكويتي أصبح بحاجة إلى مجلس شورى مقنن ومحدود الأهداف يساعده على إدارة دفة الحكم في الإمارة ، ومما شجعه على ذلك قيام مجموعة من رجال الكويت برفع مذكرة إليه يقترحون فيها إنشاء مجلس للشورى يُعين الحاكم على إدارة شؤون الإمارة ، وفي مقدمتهم الشيخ يوسف بن عيسى القناعي [٤١] ، الذي كتب المذكرة بخط يده [٤٢] ، وقد تناولت المذكرة البنود التالية :

- تنظيم عملية اختيار حاكم الكويت من أسرة آل الصباح كي لا يجرى بينهم خلاف في تعيين الحاكم .
- إن المرشحين لهذا الأمر هم الشيخ أحمد الجابر والشيخ حمد المبارك والشيخ عبد الله السالم.
- إذا اتفق رأى الجماعة على تعيين أي شخص من الثلاثة فإن الأمر يرفع إلى الحكومة للتصديق عليه .
- المعين المذكور يكون بصفة رئيس مجلس الشورى .
- ينتخب من آل الصباح والأهالي عدد معلوم لإدارة شؤون البلاد على أساس العدل والإنصاف [٤٣] .

وحظي هذا المقترح باهتمام الشيخ أحمد الجابر فدعا إلى عقد اجتماع مع أصحابه والتشاور معهم في الخطوات الإجرائية لتنفيذه ، وخاصة أن الشورى كفكرة موجودة منذ تأسيس إمارة الكويت ولكن لكل عصر وشعب شورى تناسبه [٤٤] .

وأخيراً تم تشكيل أول مجلس شورى رسمي بالتعيين من قبل الحاكم في الكويت في شعبان ١٣٣٩هـ / إبريل ١٩٢١ م ، وقد تكون من اثني عشر عضواً ، ستة من الحي القبلي ومثلهم من الحي الشرقي لمدينة الكويت [٤٥] ويعتبر هذا المجلس بداية الشورى المنظمة في الكويت والتعاون بين الحاكم والمحكوم فيها بشكل رسمي وثابت [٤٦] ، أما أعضاء مجلس الشورى الذين تم اختيارهم فهم : (حمد الصقر رئيس المجلس ، الشيخ يوسف بن عيسى القناعي ، الحمد الفهد آل خالد ، السيد عبد الرحمن النقيب ، مشعان الخضير ، أحمد الحميضي ، مرزوق الداود آل بدر ، شملان بن علي بن سيف ، هلال المطيري ، إبراهيم بن مضف ، خليفة بن شاهين آل غانم عبد العزيز الرشيد [٤٧]) .

وقد بدأ مجلس الشورى يوضح أحكام التنظيم لكيفية عمل المجلس وتحقيق التعاون بين الحاكم والمجلس ، وتمثلت الأحكام بالنقاط التالية [٤٨] .

١- تكون جميع الأحكام بين الرعية في المعاملات والجنايات طبقاً لحكم الشرع [٤٩] .
٢- إذا ادعى المحكوم عليه أن الحكم مخالف للشرع تكتب قضية المدعى عليه وحكم القاضي فيها وترفع إلى علماء الإسلام فما اتفقوا عليه فهو الحكم المتبع .
٣- إذا اتفق الخصمان على أي شخص ليصلح بينهما فالصلح خير شرعاً .
٤- المشاورة في الأمور الداخلية والخارجية التي لها علاقة بالبلد من جلب مصلحة أو دفع مضرة أو حسن نظام .
٥- من عنده رأي فيه صلاح ديني أو دنيوي يعرضه على الحاكم ويشاور فيه جماعته ؛ فإذا رأوه حسناً ينفذ .

لقد بدأ المجلس أعماله في الجلسة الأولى وناقش إختيار الحاكم للإمارة ، ووجد التوجه نحو إختيار أحمد الجابر حاكماً ، وعليه وافق المجلس على هذا الاختيار بعد أن أظهرت الحكومة البريطانية تأييدها لاختيار الشيخ أحمد الجابر ، كذلك قام المجلس بمناقشة شؤون القضاء في ا لكويت والمسائل الحقوقية والشرعية ، واختار المجلس قاضياً جديداً هو الشيخ أحمد الفارسي والزم الشيخ أحمد الجابر تنفيذ القرار وتنحية القاضي السابق ، ولقد وضح لهم الشيخ أحمد الجابر أن الشيخ أحمد الفارسي اعتذر عن شؤون القضاء ؛ فوافق المجلس على بقاء القاضي القديم وكان الشيخ أحمد الجابر يحضر جلسات المجلس ويناقش بعض أعضائه (٥٠) .

لكن مجلس الشورى لم يكن له سكرتير يدون ملاحظات الأعضاء ، ولم تكن له مضابط جلسات ، وهذا يدل على أن الأعضاء لم يستوعبوا التجربة الجديدة الاستشارية الأولى ولم يضعوا نظاماً ومنهاجاً تسير عليه تلك الجلسات الخاصة بالمجلس (٥١) .

وقد حدث كثير من الخلافات بين أعضاء المجلس والأسرة الحاكمة ؛ فقد تدخل عضو المجلس عبد الرحمن النقيب في شؤون الأسرة الحاكمة ؛ مما اعتبر اجحافاً بحقها وإخلالاً بكيانها ، وهو ما أدى إلى تهديده من بعض أبناء الأسرة الحاكمة واتخاذ الإجراءات ضده ، بالإضافة إلى حدوث إختلاف في الآراء بين الأعضاء ، حتى وصل الأمر إلى شجار بين العضوين أحمد الخالد ومشعان الخضير، وتبادل السباب فاعترض على ذلك إبراهيم المضف ، وقد أدى ذلك إلى عدم حضور بعض الأعضاء للجلسات ، وأرسلوا أبناءهم بدلاً منهم ، واعتبر ذلك مخالفاً للأصول المرعية في المجالس ، ولقد انتشرت هذه الأخبار في المجتمع الكويتي (٥٢).

وازداد الأمر سوءً عندما رفعت مجموعة من المواطنين كتاباً رسمياً إلى المعتمد السياسي البريطاني في الكويت (مور Moor) يطالبون فيه بحل مجلس الشورى ، ومما جاء في الكتاب : (إنا نبرأ إلى الله من هذا المجلس الذي جميع أعضائه لا يعرفون التمرة من الجمرة ، ولم ينتخبوا من قبل الأمة) . فعرض ميجر مور الكتاب على الشيخ أحمد الجابر ، الذي أيد ما ذكر فيه وقام بعرضه على أعضاء المجلس الذين أغضبهم ذلك ، خاصة ما ورد فيه من النقد اللاذع لهم (٥٣) .

يقول المؤرخ عبد العزيز الرشيد عضو مجلس الشورى : " ولكن المؤسف أن هذا المخلوق الصغير (ويقصد مجلس الشورى) " كان قصير العمر جداً ، فإنه ما كاد يحكم حتى زهقت روحه وألحد في قبره ، وقد تضاربت الأقوال فيمن هو الملام على إحباط هذا المشروع ، ومن الذى تلقى عليه الـ مسؤولية في إخفاقه ، أما أنا ـ وقد كنت واحداً من أهل ذلك المجلس ـ فإني أنزه سمو الأمير (أحمد الجابر) عن المسؤولية وقد عرف إخواني الفضلاء على من تكون المسؤولية من أهل ذلك المجلس " (٥٤) .

وهنا أدرك الشيخ أحمد الجابر الصباح أن فكرة الشورى لم تتبلور بشكل كامل في أوساط المجتمع الكويتي ، ولم يتعود على هذا النظام من الشورى ؛ مما جعله يحل مجلس الشورى في إبريل ١٩٢١م (٥٥) .

ومن خلال مجريات الأحداث المتعلقة بالمجلس فإن أسباب الحل تعود إلى ما يأتي (٥٦) :

- ❖ أعضاء المجلس جاؤوا عن طريق التعيين لا الانتخاب ، وليس لديهم جدية كاملة للعمل في المجلس كما لو كانوا منتخبين ويخشون المحاسبة .
- ❖ جميع أعضاء المجلس هم من التجار ، ومن ثم كانت اهتماماتهم بشؤونهم التجارية .
- ❖ عدم الجدية في المواظبة على حضور جلسات المجلس .

- ❖ حصول بعض الخلافات الشخصية بين أعضاء المجلس .
- ❖ عدم وجود مادة قانونية تنظم عمل المجلس .

بالإضافة إلى أن ظهور مجلس الشورى قد يكون غير مناسب في تلك الفترة الزمنية ١٩٢١ م ، لأن المجتمع الكويتي كان بطبيعته محافظاً ، وتعود على نظام حكم معين منذ إختيار أول حاكم للكويت من أسرة آل صباح عام ١٧٥٦م ؛ مما جعل هناك صعوبة في تقبل التغييرات الجديدة في تركيبة نظام الحكم في الكويت بتأسيس مجلس شورى ، وتوجيه النقد لها ، والدعوة للعودة إلى المحافظة على الموروث التقليدي في إدارة الإمارة ، غير ان الزمن كفيل بتغيير القديم ، وقبول الجديد حتى يصبح قديماً ويتقبله المجتمع ، وهذا ما حدث للديمقراطية في الكويت خلال نموها المستمر .

الدوائر الحكومية :-

بعد حركة مجلس الشورى والتنظيمات التي جرت بدأ الحاكم في الكويت الشيخ أحمد الجابر يتحرك تدريجياً لتحقيق مشاركة شعبية في إدارة الإمارة ، ومن هذا المنطلق بدأ تأسيس الدوائر الحكومية تدريجياً .

وأول هذه الدوائر **(دائرة المحاكم)** التي أسست عام ١٩٢٧ م برئاسة الشيخ عبد الله الجابر الصباح [٥٧] ، كان رئيس المحاكم يجلس يومياً للفصل بين الناس في ساحة الصفاة صباحاً وسط السوق على فراش مبسوط على الأرض ، ومن حوله بعض الموظفين فيقبل أهل القضايا يعرضون عليه قضاياهم للفصل فيها ، وبعد العصر كان يجلس في مقهى أبو ناشي الواقع في محلة السوق الداخلي ، للفصل بين تجار الغوص ، ويصدق على وثائق القضاة الشرعيين في الكويت ، وفي عام ١٩٣٥م عين رئيس المحاكم الشيخ عبد الله النوري [٥٨] كاتباً له ، ثم أصبح سكرتيراً خاصاً لرئيس المحاكم [٥٩] وكانت المحاكم نوعين : الشرعية الكبرى وتتألف من رئيس وقاضيين شرعيين . والمحكمة الشرعية للأحوال الشخصية ، وهي تنظر في قضايا النفقات والخلاقات الزوجية ومشكلات الطلاق ، وقد الحقت بالمحاكم دائرة شؤون الملاحة والتجارة والغوص ، ودائرة تسجيل الأملاك والعقارات ، كما ألحقت دائرة الأيتام برئيس المحاكم التي كان يدير شؤونها مدير الأيتام ، ويشرف عليها مجلس الأيتام [٦٠] .

أما **(دائرة البلدية)** فهي من الدوائر المهمة في إمارة الكويت ، وقد بدأت فكرة إنشائها على يد الشيخ يوسف بن عيسى القناعي بعد زيارته إمارة البحرين في يوليو ١٩٢٨م واطلاعه على دور بلدية المنامة التي انشئت عام ١٩١٩م [٦١] ولدى عودته طرح الفكرة على التجار ، فلاقت ترحيباً ، ونوقشت مع الشيخ أحمد الجابر الذي وافق على إنشاء دائرة البلدية عام ١٩٣٠م [٦٢] ، واصدر قانون البلدية عام ١٩٣١م ، وقد نصت المادة الأولى منه على أن يتألف المجلس البلدي من (١٢) عضواً ورئيس ، وبموجب المادة الثانية يكون رئيس المجلس من أسرة آل صباح ويعين من قبل الحاكم ، وحددت المادة الثالثة من يحق لهم الانتخاب ، وهم وجهاء البلد من طلبة العلم والتجار ، وكل من له علم باختيار الرجال ، وقد حدد القانون مهام البلدية واختصاصاتها [٦٣] .

وبدأت البلدية في الكويت بثلاثة موظفين ومدير وكاتب ومحصل في مكتب صغير ، وهو دكان مستأجر في السوق ، وفي سنة ١٩٤٩ م انتقلت البلدية إلى مقرها الجديد في ساحة الصفاة (مركز حرس الاسواق اليوم) ، وزاد عدد موظفيها إلى أكثر من ٣٠ موظفاً ما بين مهندس وكتبة وعمال وحراس [٦٤] .

أما اختصاصات البلدية ومهامها في بدايتها فقد شملت الاهتمام بالطرق وتوسيعها وتفتيش الموازين والمقاييس وجلعها موحدة ، ومراقبة نظافة الدكاكين والعمل على تجميل المدينة ، والمحافظة على النظافة العامة ، ومراقبة المطاعم والمقاهي وأماكن إقامة

الأجانب، وحراسة الأسواق ليلاً ، ومراقبة الدواب والسيارات ومراقبة أسعار الأسواق ومراقبة البضائع المختلفة ، وكذلك العمل على منع ما يخل بالآداب العامة ، والمدير هو المسؤول عن تنفيذ هذه المهام تحت إشراف المجلس البلدي [٦٥] .

وقد جرت أول انتخابات للبلدية عام ١٩٣٢م ، ونجح فيها كل من : (سليمان العدساني ، السيد علي السيد سليمان ، الشيخ يوسف بن عيسى القناعي ، محمد الأحمد الغانم، نصف اليوسف النصف ، أحمد الخالد ، مشعان الخضير ، عبد الرحمن البحر ، خليفة بن شاهين الغانم ، يوسف صالح الحميضي ، مشاري الروضان ، مشاري الحسن البدر ، السيد زيد السيد محمد ، ورئيس المجلس الشيخ عبد الله الجابر الصباح) [٦٦] . وحدد قانون البلدية نظام الجلسات في المجلس البلدي؛ حيث نص على عدم جواز البدء في المناقشات ما لم يزد عدد الأعضاء الحاضرين عن نصف المجموع بعضو واحد على الأقل، وتصدر القرارات بأكثرية الأصوات، وفي حالة تساوي الأصوات يكون للرئيس أو نائبه الصوت الترجيحي، كما أجاز القانون أخذ الأصوات بالاقتراع السري بناء على طلب عضوين من الأعضاء ، وإذا أدى عدم اكتمال النصاب القانوني إلى تأجيل جلسات المجلس مرتين على التوالي فإنه في الجلسة الثالثة يصوت الأعضاء الحاضرين ، وتصدر القرارات بغض النظر عن عدد الأعضاء ، ومدة انتخاب الأعضاء والمدير سنتان حدد بدايتهما قانون البلدية بشهر محرم ١٣٤٩هـ الموافق يونيو ١٩٣٠م [٦٧] .

أما **(مجلس المعارف)** فيعتبر من المؤسسات الحكومية التي اهتمت بالعملية التعليمية ، وبدأت بتأسيس مدرسة المباركية عام ١٩١١م ، والأحمدية عام ١٩٢١م [٦٨] وقد تأسس أول مجلس للتعليم في الكويت عام ١٩٣٦م ، وكان برئاسة الشيخ عبد الله الجابر رئيس المعارف ، وعضوية : (يوسف بن عيسى القناعي ، ومشاري الحسن ، وعبد الله الصقر ، وسلطان الكليب ، ونصف اليوسف ، وأحمد الخالد ، وحمد المشاري ، وسليمان العدساني ، ومحمد احمد الغانم ، ويوسف صالح الحميضي ، ومشعان الخضير ، وسيد علي سيد سليمان ، ويوسف العدساني [٦٩] بناء على قرار صادر من الشيخ أحمد الجابر الصباح بتاريخ ١٦ أكتوبر ١٩٣٦م يتكون المجلس من اثني عشر عضواً يتم تعيينهم لمدة سنتين [٧٠] .

وقد أصدر مجلس المعارف أول قرار له بتحديد اختصاصاته ، وأصدر نظاماً سمي بقانون دائرة معارف الكويت في ٢٠ يوليو ١٩٣٧م ، ينظم في تسع مواد العملية التعليمية وعمل المجلس وسير العمل ، وينص على اختصاصه بالأمور التالية :

- ❖ رسم خطط المعارف وسيرها .
- ❖ البت في مناهج الدراسة .
- ❖ تعيين مديري المدارس .
- ❖ تقرير شؤون البعثات وتعيين أعضائها وانتخاب المرشحين .
- ❖ وضع اللوائح القانونية والأنظمة الخاصة بإدارة المعارف [٧١] .

ثم قام مجلس المعارف بإنشاء **(دائرة المعارف)** في ١٥ يناير ١٩٣٧ م ، وهي الجهاز التنفيذي لكل مقترحات المجلس ، وكان مقرها في المدرسة المباركية ، وتحتوي على خمس غرف فوق سطح المدرسة : الغرفة الأولى لجلسات مجلس المعارف ، والثانية مكتب الرئيس ، والثالثة مكتبة الدائرة ، والرابعة لمدير المعارف، والخامسة للموظفين واستقبال المراجعين ، ثم انتقلت الدائرة إلى مقر جديد عام ١٩٤٨م في شارع فهد السالم بعد زيادة مسؤولياتها [٧٢] ، وبدأت دارة المعارف بتطبيق النظم الإدارية الجديدة ؛ حيث عينت مديراً للشؤون الإدارية والمالية ، ومديراً للشؤون الفنية الذي يتابع المقررات الدراسية

ويشرف على التوجيه الفني والاختبارات [٧٣] .

وبزيادة الهجرة السكانية للكويت بعد التنقيب عن النفط ١٩٣٦م أمر الشيخ أحمد الجابر الصباح (١٩٢١ - ١٩٧٠م) بتأسيس **(دائرة الأمن العام)** ، وكان ذلك في ١٢ ديسمبر ١٩٣٨م ، ورأسها الشيخ علي بن خليفة بن عبد الله الصباح [٧٤] ، (ومهمتها حفظ الأمن داخل المدينة وخارجها) ، والنظر في قضايا البادية ، وبلغ عدد جنودها (١٠٠) جندي ، وكان قائد هؤلاء الجنود أو الحامية الشيخ عبد الله الأحمد الجابر [٧٥] ولم يكن لهم لباس خاص بهم [٧٦] وفي عام ١٩٣٨م كذلك تم تأسيس **(دائرة الشرطة)** وعدد أفرادها (٨٠) شخصاً ، ورأسها الشيخ صباح السالم الصباح [٧٧] حتى عام ١٩٥٩م [٧٨] ، ثم استمرت الدوائر الحكومية بالإنشاء بحسب حاجة الإمارة ، أما آخر دائرة تم إنشاؤها فهي **(دائرة الخارجية)** ، وكان ذلك بناء على المرسوم الأميري رقم (١٣) في ١٩ أغسطس ١٩٦١م ، بعد استقلال الكويت في ١٩ يونيو ١٩٦١م ، وعين على الدائرة الشيخ صباح السالم الصباح بناء على المرسوم الأميري رقم ١٣ في ٣ أكتوبر ١٩٦١م [٧٩] .

المجلس التشريعي الأول يونيو ١٩٣٨ م :

مهد مجلس الشورى الأول عام ١٩٢١م لانطلاقه حركة قوية للديمقراطية في وسط المجتمع الكويتي ، وبناء على الحراك السياسي الديمقراطي تم تشكيل قوة سياسية عام ١٩٣٨ م أخذت تنادي بالديمقراطية ، وأطلق عليها اسم " الكتلة الوطنية " وقد بادرت إلى تشكيل وفد من السيد عبد الله الصقر ومحمد ثنيان الغانم (رئيس الوفد) وسليمان العدساني بهدف مقابلة الشيخ أحمد الجابر الصباح [٨٠] ، وخاصة أن المعتمد السياسي البريطاني في الكويت (ديجوري) [٨١] Deguary قد اجتمع مع الشيخ عبد الله السالم المتعاطف مع الكتلة الوطنية وناقشه في مسائل مطالبة الكتلة بالإصلاحات الإدارية وإمكانية تأسيس مجلس تشريعي ديمقراطي يشارك فيه الأكفياء ممن يمثلون الشعب بواسطة انتخابات حرة [٨٢] .

وفعلاً قابل الوفد الحاكم بحضور الشيخ فهد السالم الصباح [٨٣] ورفع كتاباً يوضح أهمية الديمقراطية ، وعرض رؤيته حول حاجة الإمارة إلى إصلاحات إدارية وتشريعية [٨٤] وأخيراً وافق الشيخ أحمد الجابر على مطالب الكتلة الوطنية بتأسيس مجلس تشريعي منتخب ، ولا سيما أنه حصل على تشجيع وتأييد للفكرة الجديدة من قبل الشيخ عبد الله السالم الصباح والشيخ فهد السالم الصباح ، بالإضافة إلى النصيحة التي قدمت له من قبل المعتمد البريطاني في الكويت في ١٨ يونيو ١٩٣٨م [٨٥] .

وقد طالب الشيخ عبد الله السالم بالإسراع في الانتخابات حالاً حتى لا تحدث تغييرات واحتجاجات على الانتخابات من بعض المعترضين ، وبناء على ذلك شكلت لجنة لإجراء الانتخابات مؤلفة من الشيخ يوسف بن عيسى القناعي ، وأحمد الحميضي ، ومحمد ثنيان الغانم واجتمعت اللجنة في ديوان يوسف مرزوق المرزوق؛ حيث جمعت قائمة بأسماء ٣٢٠ ناخباً من مختلف العائلات في الكويت [٨٦] ، وتقدم للترشح عشرون عضواً على أن يتم اختيار أربعة عشر عضواً فقط ، وأسفرت الانتخابات التي أجريت في ٢٩ يونيو ١٩٣٨م عن فوز الأعضاء التالية أسماؤهم [٨٧] :

١- عبد الله الصقر	٢- الشيخ يوسف بن عيسى القناعي
٣- السيد سليمان سيد سليمان	٤- مشعان الخضير
٥- عبد اللطيف الثنيان	٦- سليمان العدساني
٧- يوسف المرزوق	٨- صالح عثمان الراشد
٩- يوسف الحمد	١٠- حمد الداود
١١- سلطان الكليب	١٢- مشاري البدر

١٣- خالد عبد اللطيف محمد ١٤- شاهين الغانم وحل محله محمد ثنيان الغانم

عقد المجلس التشريعي الأول جلسته الأولى في ٢ يوليو ١٩٣٨م ، واختير الشيخ عبد الله السالم الصباح رئيساً للمجلس ويوسف القناعي نائباً للرئيس [٨٨] ، ومن أعمال المجلس إصدار دستور يحدد وينظم عمله وتمثل بخمس مواد دستورية مهمة ، وهي [٨٩] :

المادة الأولى : -

الأمة مصدر السلطات متمثلة في هيئة نوابها المنتخبين .

المادة الثانية :-

على المجلس التشريعي أن يشرع القوانين الآتية :

- ❖ قانون الميزانية : أي تنظيم جميع واردات البلاد ومصروفاتها وتوجيهها بصورة عادلة إلا ما كان من أملاك الصباح الخاصة ، فليس للمجلس حق التدخل فيها .
- ❖ قانون القضاء : المراد به الأحكام الشرعية والعرفية ؛ بحيث يهيأ لها نظام يكفل تحقيق العدالة بين الناس .
- ❖ قانون الأمن العام : والمراد به صيانة الأمن في داخل البلاد وخارجها إلى أقصى الحدود .
- ❖ قانو ن المعارف : والمراد به قانون للمعارف تنهج فيه نهج البلاد الراقية .
- ❖ قانون الصحة : والمراد به سن قانون صحي يقي البلاد وأهلها الأخطار والأوبئة أياً كان نوعها .
- ❖ قانون العمران : ويشمل تعبيد الطرق خارج المدينة وبناء السجون وحفر الآبار وكل ما من شأنه تعمير البلاد داخلياً وخارجياً .
- ❖ قانون الطوارئ : والمراد به سن قانون في البلاد لحدوث أمر مفاجئ يخول السلطة حق تنفيذ جميع الأحكام المتقضية لصيانة الأمن في البلاد .
- ❖ كل قانون آخر تقتضي مصلحة البلاد تشريعة .

المادة الثالثة :

مجلس الأمة التشريعي ، مرجع لجميع المعاهدات والامتيازات الداخلية والخارجية ولا يعتبر شرعياً إلا بموافقة المجلس وإشرافه عليه .

المادة الرابعة :

بما أن البلاد ليس فيها محكمة استئناف فإن مهام المحكمة المذكورة تناط بمجلس الأمة حتى تشكيل هيئة مستقلة لهذا الغرض .

المادة الخامسة :

رئيس مجلس الأمة التشريعي هو الذي يمثل السلطة التنفيذية في البلاد .

وبعد عرض مواد الدستور على الشيخ أحمد الجابر الصباح (١٩٢١ ـ ١٩٥٠ م) وافق عليها كأول دستور رسمي في الإمارة ؛ حيث قال : " نحن حاكم الكويت بناء على ما قرره مجلس الأمة التشريعي صادقنا على هذا القانون في صلاحية المجلس التشريعي وأمرنا بوضعه موضع التنفيذ " [٩٠] .

وهكذا بدأت الكويت بتطبيق الديمقراطية الحقيقية بالانتخابات الحرة وتحددت العلاقة الجديدة بين الحاكم والمحكوم (الشعب) ، وخاصة أن فترة النصف الأول من القرن العشرين امتاز المجتمع الكويتي بالمحافظة على التقاليد والعادات في كل شيء ، ومن ضمنها التقاليد السياسية في منظومة الحكم ، بالإضافة إلى عدم معرفة المجتمع هذا النوع من النظام الإداري الديمقراطي الجديد ، وكذلك فإن المجتمعات المحيطة بالكويت لم تصل

إلى الديمقراطية المطلوبة ، ومع هذا انطلقت الديمقراطية بقوة في وقت مبكر ـ بدايات القرن العشرين ـ في حين أخذت شعوب عربية تنادي بالديمقرطية في بداية القرن الحادي والعشرين .

وبدأ المجلس التشريعي الأول القيام بالأعمال المنوطة به عن طريق تشكيل اللجان العاملة السياسية أو الاقتصادية أو الإنشائية أو التعليمية ؛ بهدف الإصلاح المنشود وتحقيق ما يهدف إليه شعب الكويت من الإصلاحات المرجوة [٩١] .

وقد قامت الكتلة الوطنية بنشر أول مطالبة بتاريخ إبريل ١٩٣٨م في صحيفة تصدر في البصرة وهي صحيفة الزمان وخاصة أن كثيراً من أعضاء الكتلة الوطنية قد دخل المجلس التشريعي ويسعى لتحقيق أهدافها وقد تضمنت المطالبة ما يأتي [٩٢] :

- ❖ ضرورة فتح المدارس على أوسع نطاق لإعطاء أفراد الشعب التعليم مثل غيرهم من المواطنين في البلاد العربية الأخرى .
- ❖ إقامة مستشفى على نفقة الحكومة حتى لا يلجأ الناس إلى مستشفى الإرسالية الأمريكية الموجودة لأغراض خاصة .
- ❖ تنظيم حالة البلاد الاقتصادية .
- ❖ إغلاق أبواب الكويت في وجه اللاجئين الأجانب الذين لا تربطهم أية علاقات مع الوطن الكويتي .
- ❖ السماح المطلق للعرب بزيارة الكويت وعدم منع أي عربي من ذلك مهما كانت الأحوال .
- ❖ أن يكون الأمير على اتصال بكل طبقات شعبه وأن يسمح بسماع شكواهم ويوجه شؤونهم على أساس مرضٍ .

وعلى الرغم من استمرار عمل المجلس فإن الوضع بدأ يتغير بشكل جذري بعد مرور ستة شهور إذ ما لبث الخلاف أن دب بين المجلس التشريعي والشيخ أحمد الجابر الصباح ، ويعود ذلك لأسباب ، منها أن الحركة الإصلاحية (الكتلة الوطنية) لم تتمكن من إيجاد وعي فكري ديمقراطي بين أهل الكويت ، وكذلك توسع المجلس في سلطاته التنفيذية دون إدراك الحدود التي يجب أن يلتزم بها حتى لا تتعدى على صلاحية الحاكم ، وتهديد مصالح بريطانيا في الكويت ، والتي كانت تعتمد على قرارات الحاكم بشكل مباشر ، وبدأ التحرك يظهر من جانب بريطانيا والحاكم للتعاون في الحد من سلطات المجلس والتخلص منه نهائياً [٩٣] . وبناء على ذلك أعلن الشيخ أحمد الجابر حل المجلس في ٢١ ديسمبر ١٩٣٨م [٩٤] ؛ مما أدى إلى غضب أعضائه ومن يساندهم ، وإضطرب الوضع السياسي في الإمارة ، وكادت تقوم حرب أهلية لولا حكمة الشيخ أحمد الجابر وتدارك الأمر بإعلانه أنه سوف يعيد المجلس بانتخابات جديدة [٩٥] .

المجلس التشريعي الثاني ١٩٣٩م : -

بناء على ما حدث من اضطرابات رأى الشيخ أحمد الجابر تهدئة النفوس ، فقرر إجراء انتخابات جديدة وفعلاً جرت انتخابات المجلس التشريعي الثاني في ٢٧ ديسمبر ١٩٣٨ م وانتخب عشرون عضو للمجلس الثاني وليس أربعة عشر عضواً كما كان في المجلس الأول [٩٦] ، وقد بلغ عدد الناخبين أربعمائة ناخب ، وأختير الشيخ عبد الله السالم الصباح رئيساً للمجلس التشريعي الثاني ، وبدأ المجلس أعماله وهو يضم أعضاء المجلس التشريعي الأول عدا عضو واحد وهو يدل على أن هناك قبولاً لأعضاء المجلس التشريعي الأول [٩٧] ، وقد وضعت مسودة دستورية جديدة ، أبرز ما فيها حق الحاكم في حل المجلس، وحدث خلاف كبير بين الحاكم والمجلس الجديد حول نص الوثيقة الدستورية الجديدة .

ويبدو أن المجلس التشريعي الثاني كان ضعيفاً ولم يستطع أن يتصدى لقوة الحاكم وخاصة بعد أن تقدم الحاكم بدستور جديد يلغي الدستور القديم ويجعل المجلس استشارياً لا تنفيذياً فرفض الأعضاء الدستور الجديد ، وإزاء هذا الرفض حل الحاكم المجلس التشريعي الثاني في مارس ١٩٣٩م [٩٨] .

ولكن الحاكم أراد أن يرتبط بالشعب ، فتم تشكيل مجلس الشورى الثاني عام ١٩٣٩م بالتعيين برئاسة الشيخ عبد الله السالم الصباح ، وكان يتألف من أربعة عشر عضواً أربعة منهم من الأسرة الحاكمة والباقي من كبار رجالات الكويت المشهود لهم بالخبرة الإدارية والسياسية وقد اتصف مجلس الشورى الثاني بالضعف في تنفيذ القرارات على الرغم من أنه ناقش موضوعات كثيرة ومهمة وأصدر القرارات بشأنها ، غير أنها لم تنفذ باستثناء إنشاء إدارة للأيتام ، ومع الوقت ضعف أمر هذا المجلس [٩٩] .

مجلس الإنشاء ١٩٥٢ م :

بعد تدفق عائدات النفط منذ تصديرة في ٣٠ يوليو ١٩٤٦م بدأت الإمارة بالاتجاه إلى إحداث تغيير جذري في النواحي الإنشائية للمدينة والعمل على تحويل إمارة الكويت إلى إمارة من الطراز الحديث ؛ حيث بدأت فكرة إنشاء مجلس الإنشاء عندما اقترح نائب مدير إدارة المالية المستر (كرايتون Crayton) على الشيخ عبد الله السالم تأسيسه ، وكان الهدف منه تسلم مهمة تخطيط الإمارة ، ودراسة مشاريع التنمية وحين وجد الشيخ الفكرة في صالحه [١٠٠] أصدر أمراً بإنشاء مجلس الإنشاء ، وهو يتكون من مديري الدوائر الحكومية وبعض المهندسين الأجانب والعرب ، وضم أول مجلس كلاً من [١٠١] :

م	الاسم	الدائرة
١-	عبد الله العسعوسي	الأوقاف
٢-	عبد الله الصالح الفلاح	البلدية
٣-	أحمد عبد اللطيف	المالية
٤-	خالد المسلم	المعارف
٥-	الميجر جنرال هيستد	مراقب الإنشاءات
٦-	سعود الفوزان	الأشغال العامة
٧-	عبد اللطيف إبراهيم النصف	السكرتير الخاص للشيخ عبد الله السالم
٨-	بير وود	نائب رئيس مهندسي الأشغال
٩-	سامي عبد الباقي	مهندس
١٠-	عبد الحق عبد الشافي	مهندس
١١-	طلعت الغصين	أميناً للسر

وكانت جلسات المجلس تعقد كل يوم اثنين في مبنى مجلس الشورى القريب من المحاكم القديمة في ساحة الصفاة [١٠٢] وقد تولى رئاسة مجلس الإنشاء الشيخ فهد السالم واستمر حتى وفاته في ١٦ يوليو١٩٥٩م [١٠٣] .

لعب مجلس الإنشاء منذ تشكيله عام ١٩٥٢م حتى ١٩٦١م دوراً بارزاً في التخطيط والدراسة للعديد من المشروعات ، ومن ثم اتخاذ الإجراءات اللازمة لتنفيذها [١٠٤] ، ومن

خلال جلسات المجلس يستنتج أن أهم المشروعات التي قام بها المجلس هي : بناء بيوت للمواطنين وتوسيع حوض الإرساء في الميناء [١٠٥] ، وبناء سوق للسمك واللحوم ، وتوسيع موقع المدرسة المباركية [١٠٦] وبناء محطات الكهرباء ، وتمديد خطوط أنابيب الغاز [١٠٧] ، وبناء محطة بنزين وتقسيم القسائم السكنية ، وإنشاء الشوارع ، وتنظيم مناطق السكن الجديدة [١٠٨] ، أما التصويت على قرارات المجلس فقد كان مقصوراً على الأعضاء الكويتيين فقط [١٠٩] .

وفي مطلع عام ١٩٦٠ صدر القانون رقم ١٩٦٠/٤٧م الخاص بتنظيم مجلس الإنشاء، واشتمل القانون على ١٤ مادة [١١٠] ، ومن ثم تحول اسمه إلى مجلس الإنشاء والتنمية الاقتصادية [١١١] .

اللجنة التنفيذية العليا ١٩٥٤ م :

كانت الإمارة بحاجة إلى لجنة تقوم على تنظيم أعمال الدوائر الحكومية والتنسيق بين مهام كل دائرة وأخرى والإشراف على المصالح العامة ، وبناء على ذلك أصدر الشيخ عبد الله السالم أمير البلاد المرسوم الأميري رقم ٥٤/١ بتاريخ ١٩ يوليو ١٩٥٤ م بتشكيل اللجنة التنفيذية العليا لبحث سياسة إصلاح واحدة على الصعيد الداخلي وتنظيم الدوائر [١١٢] .

وشكلت اللجنة من (الشيخ صباح الأحمد الجابر ، والشيخ جابر العلي السالم الصباح، والشيخ خالد العبد الله السالم ، وأحمد عبد اللطيف النصف ، والسيد عزت جعفر ، وتعيين كل من أحمد سيد عمرو ، وحامد يوسف العيسى أمينين للسر) [١١٣] .

اللجنة التنفيذية العليا وقامت بكثير من الأعمال ، منها : تطبيق كادر الموظفين في ديسمبر ١٩٥٤م ، وتصنيف الدرجات الوظيفية لجميع الموظفين ، واتخاذ قرارات مهمة في الإمارة ، منها إنشاء دائرة الشؤون الاجتماعية في ١٤ ديسمبر ١٩٥٤ ، وإنشاء دائرة الإسكان في ٥ يناير ١٩٥٥م ، والعمل والموافقة في جلستها بتاريخ ١٤ سبتمبر ١٩٥٤م على فتح دار للسينما ، وتأسيس شركة وطنية للسينما ، وإنشاء ديوان للمحاسبة في الجلسة المنعقدة في ٢٢ يوليو ١٩٥٤م وأهم قرارات اللجنة كان إصدار جريدة رسمية للدولة في ١١ ديسمبر ١٩٥٤م وإنشاء دائرة المطبوعات والنشر في ١٣ ديسمبر ١٩٥٤م ، وأن تكتب جميع اللافتات التجارية باللغة العربية وتحتها ترجمتها باللغة الإنجليزية بخط صغير ، وإقامة مصلحة للسجون ، وإحالة الرقابة على الصحف المحلية من مجلس المعارف إلى دائرة المطبوعات والنشر بتاريخ ١ يونيو ١٩٥٥م ، وتشكيل اللجنة العليا للتعداد العام لسكان الكويت لعام ١٩٥٥ م ، وانتهت مهام اللجنة التنفيذية العليا في أغسطس ١٩٦١م [١١٤] .

المجلس الأعلى ١٩٥٦ م :

يضم هذا المجلس رؤساء الدوائر الحكومية ، وهو أعلى سلطة في الإمارة ، ويقوم بالإشراف على السياسة العامة للبلاد والقضايا الرئيسية فيها ، وهو الذي يقر القوانين ، ويصادق على الأنظمة ، ويوافق على الميزانية العامة لكل دائرة حكومية ، ويعمل على التنسيق بين الدوائر الحكومية والتخلص من الإزدواجية بينها ، كما حدد المسؤولية والتنظيم الإداري في الإمارة ؛ فقام في آخر عهده عام ١٩٦٠م بإنشاء دائرة الفتوى والتشريع التي كانت من أهم مسؤولياتها صياغة القوانين ومراجعتها [١١٥] .

وشكل المجلس الأعلى من رؤساء الدوائر الحكومية ، الشيخ عبد الله المبارك الصباح رئيس دائرة الأمن العام ، الشيخ عبد الله الأحمد الجابر الصباح رئيس قوات الدفاع التابعة للأمن العام ، الشيخ فهد السالم الصباح رئيس دائرة الأشغال والصحة والبلدية ، والشيخ صباح السالم الصباح رئيس دائرة الشرطة ، والشيخ مبارك الحمد رئيس الميناء البحري ، والشيخ جابر الأحمد الصباح رئيس القضايا بالأحمدي ، وإدارة المالية والاقتصاد، والشيخ

خالد العبد الله السالم رئيس دائرة الجمارك والشيخ جابر العلي رئيس دائرة الكهرباء والماء ، والشيخ صباح الأحمد الجابر رئيس دائرة الشؤون الاجتماعية والمطبوعات والنشر ، والإسكان والأيتام ، والشيخ مبارك عبد الله الأحمد رئيس دائرة البرق والبريد والهاتف ، والسيد أحمد العبد اللطيف مدير إدارة المالية والاقتصاد ، والشيخ سعد العبد الله السالم ، والشيخ سالم العلي السالم ، والسيد محمد العتيبي رئيساً لسكرتارية الحكومة وسكرتير المجلس الأعلى [١١٦] .

يذكر أن المجلس الأعلى الذي عقد أول جلسة له بتاريخ ٣ يناير ١٩٥٦م قد حقق أهدافه في التنسيق بين الدوائر الحكومية ؛ حيث إنه قبل هذا المجلس كانت كل دائرة تقوم بأعمالها بحسب الطريقة التي تكون مناسبة لها ، بل إن الرواتب كانت تختلف من دائرة إلى أخرى ، وكأن كل دائرة تعتبر دولة مستقلة داخل دولة، لها قوانينها الخاصة بها ، ولكن المجلس الأعلى بدأ بالعمل على تنظيم كل الأمور الإدارية وتحقيق الترابط والانسجام بين القوانين وأنجز كثيراً من الإصلاحات الإدارية وكان المرجع للدوائر في كثير من الأمور الإدارية والقانونية والمالية [١١٧] .

هيئة التنظيم والمجلس المشترك ١٩٦١ م :

تشكلت هيئة التنظيم بالمرسوم الأميري رقم ١٢ لسنة ١٩٦١م بتنظيم إجراء انتخابات للمجلس التأسيسي بعد الاستقلال .

نحن عبد الله السالم أمير دولة الكويت رغبة منا في إقامة نظام الحكم على أسس واضحة ومتينة وتمهيداً لإصدار دستور للبلاد يستمد أحكامه من ظروفها ، ويستند إلى المبادئ الديمقراطية ويستهدف رفاهية الشعب وخيره رسمنا الآتي :

المادة الأولى :

تؤلف هيئة التنظيم من الآتية أسماؤهم : حمد الصالح الحميضي ، حمد المشاري، حمود الزيد الخالد ، وخالد سليمان العدساني ، وعبد الحميد الصايغ ، وعبد العزيز حمد الصقر ، ومشعان الخضير ، ومحمد يوسف النصف ، ونصف يوسف النصف ، ويوسف إبراهيم الغانم ، ويوسف الفليج .

المادة الثانية :

يتكون من أعضاء المجلس الأعلى وأعضاء هيئة التنظيم السالف ذكرهم مجلس مشترك يتولى ـ إلى جانب الأعمال التي يقوم بها في الوقت الحاضر ـ وضع مشروع قانون لانتخاب أعضاء المجلس التأسيسي الذي يتولى عند تأليفه إعداد دستور للبلاد .

المادة الثالثة :

تجرى الانتخابات العامة للمجلس التأسيسي يوم أول نوفمبر سنة ١٩٦١م .

المادة الرابعة :

يعمل بهذا المرسوم من صدوره ، وصدر في ١٥ ربيع الأول سنة ١٣٨١ هـ الموافق ٢٦ أغسطس / أيار سنة ١٩٦١م [١١٨] .

ومن خلال المرسوم نستنتج أن أعمال المجلس المشترك هو وضع مشروع قانون للانتخابات للمجلس التأسيسي ووضع دستور جديد للبلاد .

المجلس التأسيسي ـ ديسمبر ١٩٦١ م :

بعد إعلان استقلال دولة الكويت في ١٩ يونيو ١٩٦١م وإلغاء اتفاقية الحماية بين الكويت والحكومة البريطانية التي وقعت بتاريخ ٢٣ يناير ١٨٩٩ م في عهد الشيخ مبارك بن صباح (١٨٩٦ ـ ١٩١٥ م) [١١٩] بدأ عهد جديد ، وخاصة أن الشيخ عبد الله السالم الصباح (١٩٥٠ ـ ١٩٦٥ م) حمل شعلة الديمقراطية الحقيقية منذ أن كان رئيساً للمجلس

التشريعي الأول ١٩٣٨ م والمجلس التشريعي الثاني ١٩٣٩ م .

ومن هذا المنطلق بدأ الحراك الديمقراطي يتطور في الكويت ؛ إذ جرت انتخابات المجلس التأسيسي في ٣٠ ديسمبر ١٩٦١ م لاختيار عشرين عضواً يمثلون عشر دوائر انتخابية ؛ بحيث تختار كل دائرة عضوين فقط ، وقد بلغ عدد الناخبين أنذاك (١١٢٨٨) ناخباً ، وعدد المرشحين ثلاثة وسبعين مرشحاً ، وبلغ عدد المقترعين (١٠١٥٩) ناخباً بنسبة ٩٠ % من إجمالي المسجلين في جداول الانتخابات ، وهذا يدل على أن هناك وعياً وفكراً ديمقراطياً من قبل شعب الكويت لاختيار هيئة ديمقراطية تقوم ببناء الدولة الحديثة على أسس ديمقراطية واضحة المعالم للمجتمع الكويتي [١٢٠] .

أما أسماء المنتخبين وعددهم فهي : (أحمد خالد الفوزان ، الدكتور أحمد محمد الخطيب ، خليفة طلال الجري ، سعود عبد العزيز العبد الرزاق ، سليمان أحمد الحداد ، عباس حبيب مناور عبد الرزاق سلطان أمان ، عبد الله فهيد لافي الشمري ، عبد اللطيف محمد ثنيان الغانم ، علي ثنيان صالح الأذينة ، مبارك عبد العزيز الحساوي ، محمد رفيع حسين معرفي ، محمد وسمي ناصر اسديران ، منصور موسى المزيدي ، نايف حمد الدبوس ، يعقوب يوسف الحميضي ، يوسف خالد المخلد المطيري ، حمود الزيد الخالد ، عبد العزيز حمد الصقر ، محمد يوسف النصف [١٢١] . وبهذا يكون عدد أعضاء المجلس التأسيسي (٣١) عضواً من الأعضاء المنتخبين والوزراء بحكم وظائفهم .

وبدأ المجلس التأسيسي أول اجتماعاته في ٢٠ يناير ١٩٦٢ م بعد أن تم انتخاب عبد اللطيف ثنيان الغانم رئيساً للمجلس [١٢٢] وتم انتخاب أحمد الخطيب [١٢٣] نائباً للرئيس ، ولقد بلغ عدد جلسات المجلس التأسيسي (٣٢) جلسة ، أولها يوم السبت ١٤ شعبان ١٣٨١هـ / ٢٠ يناير ١٩٦٢م وآخرها كانت يوم الثلاثاء ١٩ شعبان ١٣٨٢هـ / ١٥ يناير ١٩٦٣م[١٢٤].

وفي الجلسة السادسة من اجتماعات المجلس التأسيسي بتاريخ ٣ مارس ١٩٦٢م وافق المجلس على تشكيل لجنة الدستور التي سوف يقع على عاتقها وضع دستور الكويت ، وكانت نتائج انتخابات لجنة الدستور على الشكل الآتي : يعقوب الحميضي ٢٨ صوتاً ، وعبد اللطيف ثنيان ٢٦ صوتاً والشيخ سعد العبد الله ٢٤ صوتاً ، وحمود الزيد الخالد ٢٥ صوتاً ، وسعود العبد الرزاق العبد الرزاق ١٧ صوتاً ، والدكتور أحمد الخطيب ١٥ صوتاً، وبما أن لجنة الدستور تتكون من خمسة أعضاء فقد فاز بهذا كل من (بحسب حصولهم على نسبة أعلى من الأصوات) :

(يعقوب الحميضي ، وعبد اللطيف ثنيان الغانم ، والشيخ سعد العبد الله ، وحمود الزيد الخالد ، وسعود العبد الرزاق) [١٢٥] وبالإضافة إلى خبيرين هما الدكتورعثمان خليل عثمان الخبير الدستوري ، ومحسن عبد الحافظ الخبير القانوني [١٢٦] واختير السيد رضوان سكرتير للجنة [١٢٧] .

بدأت لجنة الدستور أعمالها في أول جلسة لها بتاريخ ١٧ مارس ١٩٦٢م وكانت آخر جلسة لها بتاريخ ٢٧ أكتوبر ١٩٦٢م ؛ أي أنها عقدت ٢٣ اجتماعاً ، وناقشت كيفية وضع الدستور الكويتي [١٢٨] الذي انتهى بـ ١٨٣ مادة دستورية ، قسمت إلى خمسة أبواب على النحو التالي :

الباب الأول : الدولة ونظام الحكم من مادة (١) حتى مادة (٦) .
الباب الثاني : المقومات الأساسية للمجتمع الكويتي من مادة (٧) حتى مادة (٢٦).
الباب الثالث : الحقوق والواجبات العامة من مادة (٢٧) حتى مادة (٤٩) .
الباب الرابع : السلطات من مادة (٥٠) حتى مادة (١٧٣) .
الباب الخامس : أحكام عامة ومؤقتة من مادة (١٧٤) حتى مادة (١٨٣) [١٢٩] .

وقدم الدستور للشيخ عبد الله السالم الصباح في ٨ نوفمبر ١٩٦٢م في قصر السيف ، وتمت الموافقة عليه في ١١ نوفمبر ١٩٦٢م من دون أن يطلب إجراء أي تغييرات عليه[١٣٠] .

وهكذا نرى أن المجلس التأسيسي استطاع أن يضع دستوراً أساسياً للكويت بعد استقلالها في يونيو ١٩٦١م ، وكان له الدور المهم في تنظيم الدولة إدارياً وقانونياً، وأصبح الدستور الأساس الذي تستند إليه قوانين الدولة ونظمها في الكويت .

سلطات الأمير الدستورية والتقليدية :

يمارس الأمير صلاحيات عديدة ، بعضها مستمدة من الدستور وبعضها الآخر له جذور عرفية وذلك بما يناسب رئاسة الدولة ؛ فهو رئيس مشارك في السلطة التشريعية ، ورئيس السلطة التنفيذية وهو القائد الأعلى للقوات المسلحة وتصدر الأحكام القضائية باسمه[١٣١] .

ووضع الدستور الكويتي لعام ١٩٦٢م صلاحيات الأمير في ٢٥ مادة دستورية في الباب الرابع (السلطات) من المادة (٥٤) حتى المادة الدستورية (٧٨) [١٣٢] ، ويمارس الأمير صلاحياته وسلطاته التنفيذية بواسطة رئيس مجلس الوزراء والوزارء بناء على المادة الدستورية رقم (٥٥) [١٣٣] . وبناء عليه ، فإن شخصية الأمير معفاة ومحصنة من المساءلة السياسية والمحاسبة العامة ، وبناء على المادة (٥٤) من الدستور يعد الأمير رئيس الدولة وذاته مصونة لا تمس [١٣٤] .

ويقوم الأمير بأدوار ومهام متعددة وهي : رئيس الجهاز التنفيذي الإشرافي ، ورئيس الدولة الدبلوماسي ، ورئيس الدولة التشريعي ، والأب الحاكم الراعي ، ودور الأمير القضائي ؛ حيث تصدر أحكام المحاكم باسم الأمير [١٣٥] .

السلطة التنفيذية (مجلس الوزراء) :

يعتبر مجلس الوزراء العصب والعمود الفقري للحياة السياسية في الكويت ، وهو الأداة التنفيذية التي تمارس الدولة من خلالها مهامها العديدة ويهيمن على مصالح الدولة ، ويرسم السياسة العامة للحكومة ، ومتابعة تنفيذها والإشراف على سير العمل في الإدارات الحكومية ، والموافقة على مشروعات القوانين التي يقترحها الأمير بواسطة الوزراء على مجلس الأمة ، والموافقة على مشروعات القوانين التي يقرها مجلس الأمة ، وذلك قبل رفعها إلى الأمير للتصديق عليها وإصدارها والموافقة على المعاهدات التي تعقدها الدولة سواء احتاجت إلى إصدار قانون بها أو كان إصدارها بمرسوم ، والفصل في أي خلاف في وجهات النظر أو في الاختصاص الذي يقع بين وزارتين أو أكثر، والفصل في التظلمات في قرارات السلطة الإدارية في الحالات التي جعل فيها القانون النظر في التظلم من اختصاص المجلس [١٣٦] ، وهناك اختصاصات للسلطة التنفيذية (مجلس الوزراء) في الظروف غير العادية ، مثل إعلان الحرب، ففي المادة (٦٨) من الدستور جاء : " يعلن الأمير الحرب الدفاعية بمرسوم، أما الحرب الهجومية فمحرمة "، وكذلك إعلان الحكم العرفي ؛ ففي المادة ٦٩ من الدستور جاء " يعلن الأمير الحكم العرفي في أحوال الضرورة التي يحددها القانون والإجراءات المنصوص عليها فيه، ويكون إعلان الحكم العرفي بمرسوم ، ويعرض هذا المرسوم على مجلس الأمة خلال الخمسة عشر يوماً التالية له للبت في مصير الحكم ، العرفي وإذا حدث ذلك في فترة الحل وجب عرض الأمر على المجلس الجديد في أول اجتماع له " [١٣٧] .

في حين يوضح الدستور الكويتي من المادة (١٢٣) حتى المادة (١٣٣) أعمال مجلس الوزراء بالتفصيل ، فعلى سبيل المثال ، المادة الدستورية (١٢٧) تقول : يتولى

رئيس مجلس الوزراء رئاسة جلسات المجلس والإشراف على تنسيق الأعمال بين الوزرات المختلفة [١٣٨] أما اختصاصات رئيس مجلس الوزراء فهي محددة بالمهام الآتية [١٣٩] :

١- ترشيح أعضاء مجلس الوزراء للأمير ، وهذه السلطة غير مطلقة وإنما مقيدة بموافقة رئيس الدولة .

٢- رئاسة جلسات مجلس الوزراء والتنسيق بين الوزرات والمصالح السياسية المختلفة .

٣- رئاسة المجالس التخصصية المتفرعة عن مجلس الوزراء ، أو إنابة أحد نواب الرئيس أو الوزير المختص لهذا الأمر .

٤- هو المسؤول عن أعمال الجهاز التنفيذي أمام رئيس الدولة (الأمير) ومجلس الوزراء .

وفي الكويت جرت العادة على تكليف ولي العهد بتولي رئاسة الوزراء منذ العمل بالدستور الكويتي عام ١٩٦٣م ، وفي عام ٢٠٠٣م تم الفصل بين المنصبين، وبذلك انتهى هذا التقليد السياسي ، وتولى الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح رئاسة مجلس الوزراء منذ فصل منصب الرئاسة عن ولاية العهد في ٣٠ يوليو ٢٠٠٣م [١٤٠] .

أما أول وزارة كويتية فقد تم تشكيلها في ١٧ يناير ١٩٦٢م ، وتكونت من (١٤) وزيرا برئاسة الشيخ عبد الله السالم أمير الكويت ، وذلك بعد استقلال الكويت في ١٩ يونيو ١٩٦١م [١٤١] .

أما ثاني وزارة فكانت بعد التصديق على الدستور عام ١٩٦٢م وانتخابات مجلس الأمة بتاريخ ٢٣ يناير ١٩٦٣م [١٤٢] وشكلت بتاريخ ٢٨ يناير ١٩٦٣م برئاسة الشيخ صباح السالم الصباح وخمسة عشر وزيرا ، وجاء في مرسوم التشكيل : بعد الإطلاع على المادة (٥٦) من الدستور وبناء على ما عرضه علينا رئيس مجلس الوزراء رسمنا الآتي : [١٤٣] .

مادة أولى : يعين كل من :

جابر الأحمد الجابر	وزيرا للمالية والأقتصاد
جابر العلي السالم	وزيرا للكهرباء والماء
حمود الزيد الخالد	وزيرا للعدل
خالد العبد الله السالم	وزيرا للبريد والبرق والهاتف
خليفة خالد الغنيم	وزيرا للتجارة
سالم العلي السالم	وزيرا للأشغال العامة
سعد العبد الله السالم	وزيرا للداخلية
صباح الأحمد الجابر	وزيرا للخارجية
عبد العزيز حسين التركيت	وزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء
عبد الله الجابر الصباح	وزيرا للتربية والتعليم
عبد الله المشاري الروضان	وزيرا للشؤون الاجتماعية والعمل
عبد اللطيف محمد ثنيان	وزيرا للصحة العامة
مبارك الحمد الصباح	وزيرا للأوقاف
مبارك العبد الله الأحمد	وزيرا للإرشاد والأنباء
محمد الأحمد الجابر	وزيرا للدفاع

السلطة التشريعية (مجلس الأمة) :

بناء على المادة الدستورية رقم (٨١) [١٤٤] التي تحدد الدوائر الانتخابية بالقانون ، فقد صدر القانون رقم ٣٥ لسنة ١٩٦٢م بشأن انتخابات أعضاء مجلس الأمة الكويتي ووافق عليه المجلس التأسيسي في الجلسة رقم (٢٨) للمجلس التأسيسي بتاريخ ١٠ نوفمبر ١٩٦٢م [١٤٥] ليحدد شروط الانتخابات وتفاصيل العملية الانتخابية ، وقسم قانون الانتخابات الدولة إلى عشر دوائر انتخابية [١٤٦] ويمثل كل دائرة خمسة أعضاء [١٤٧] .

وتنفيذاً لأحكام الدستور الكويتي الصادر عام ١٩٦٢م فقد أجريت أول انتخابات لمجلس الأمة في الكويت بتاريخ ٢٣ يناير ١٩٦٣م لاختيار خمسين عضواً يمثلون عشر دوائر انتخابية وبمعدل خمسة أعضاء لكل دائرة ، وقد بلغ عدد المرشحين (٢٠٥) مرشحاً ، وعدد الناخبين (١٦٨٨٩) وصوت في أول انتخابات للمجلس (١٤٣٠٠) ؛ أي بنسبة ٨٥% من إجمالي الذين يحق لهم التصويت [١٤٨] .

وأفتتح مجلس الأمة الكويتي لأول مرة بتاريخ ٢٩ يناير ١٩٦٣م بحضور الشيخ عبد الله السالم الصباح أمير الكويت ؛ حيث أدى اليمين الدستورية معلناً العمل بالدستور الجديد في الدولة [١٤٩] ، واختير السيد عبد العزيز حمد الصقر [١٥٠] رئيساً للمجلس والسيد سعود عبد العزيزالعبد الرزاق [١٥١] نائباً للرئيس [١٥٢] .

أما بالنسبة لشروط اختيار عضو مجلس الأمة فقد حدد ذلك بناء على المادة ٨١ من الدستور الكويتي [١٥٣] ، ومن الشروط أن يكون كويتي الجنسية بصفة أصلية ، وفقاً للقانون ، وأن تتوافر فيه شروط الناخب وفقاً لقانون الانتخابات وألا تقل سنه يوم الانتخاب عن ثلاثين سنة ميلادية ، وأن يجيد قراءة اللغة العربية وكتابتها .

وسلطات السلطة التشريعية ومهامها واضحة ومبينة في الدستور من المادة رقم (٩٧) حتى المادة رقم (١٢٢) [١٥٤] ، فالسلطة التشريعية يشترك فيها رئيس الدولة الأمير ومجلس الأمة فتنص المادة (٥١) على ما يلي : **(السلطة التشريعية يتولاها الأمير ومجلس الأمة وفقاً للدستور)** [١٥٥] .

ومحور الوظيفة التشريعية لمجلس الأمة تتمثل في المادة الدستورية رقم (٧٩) وتنص (لا يصدر قانون إلا إذا أقره مجلس الأمة وصدق عليه الأمير) [١٥٦] ؛ أي أن القوانين لا تصدر إلا بموافقة مجلس الأمة وتصديق الأمير عليها وهنا لا بد من توافق بين الطرفين حتى تصدر القوانين وتنفذها السلطة التنفيذية (الحكومة) ، وتتكون مسؤولية مجلس الأمة من ثلاث قنوات : تشريعية ومالية وسياسية [١٥٧] .

١- الأختصاص التشريعي :

- **الاقتراح** : لحق عضو مجلس الأمة اقتراح القوانين بناء على المادة (١٠٩) من الدستور الكويتي [١٥٨] .
- **المناقشة والإقرار** : لا يتم إقرار أي اقتراح أو مشروع إلا بعد مناقشة عامة . المادة (١١٠) من الدستور [١٥٩] .

إعادة النظر (التصديق) :

إذا صدق الأمير على المشروع بقانون خلال (٣٠) يوماً تكون العملية التشريعية قد استكملت أركانها ، لكن الأمير له أن يصدق أو لا يصدق على المشروع ، وأن يطلب بمرسوم مسبب إعادة النظر فيه من قبل مجلس الأمة ، وللمجلس أن يستجيب لما أبدته الحكومة من اعتراضات (الاعتراض التوفيقي) ، ويعدل المشروع في ضوئة ، وله أن يصمم على وجهة نظرة الأولى ، ولكن يلزم لذلك أغلبية ثلثي أعضاء المجلس ، وبذلك يتعين التصديق والإصدار ، وإذا مضت مدة (٣٠) يوماً دون أن يصدق عليه الأمير أو يطلب إعادة النظر فيه يصبح القانون ساري المفعول ومن ثم يتم إصداره [١٦٠] ويحق للمجلس إعادة طرحه في الدور التشريعي التالي ، ويحتاج لإقراره أغلبية أعضاء المجلس ، ويعتبر هذا الاختصاص بمثابة فيتو حكومي تجاه القوانين المعتمدة من المجلس [١٦١] .

المعاهدات :

لمجلس الأمة دورٌ أساسي في الموافقة على المعاهدات ، بناء على المادة (٧٠) من الدستور وتنص (يبرم الأمير المعاهدات بمرسوم ويبلغها مجلس الأمة فوراً ، مشفوعة بما

يناسب من بيان وتكون للمعاهدة قوة القانون بعد إبرامها أو التصديق عليها ونشرها في الجريدة الرسمية ، على أن معاهدات الصلح والتحالف ، والمعاهدات المتعلقة بأراضي الدولة أو ثرواتها أو بحقوق السيادة أو حقوق المواطنين العامة أو الخاصة ومعاهدات التجارة والملاحة والإقامة والمعاهدات التي تحمل خزانة الدولة شيئاً من النفقات غير الواردة في الميزانية أو تتضمن تعديلاً لقوانين الكويت يجب لنفاذها أن تصدر بقانون ، ولا يجوز في حال أن تتضمن المعاهدة شروطاً سرية تناقض شروطها العلنية) [١٦٢] .

ويحق لسلطة مجلس الأمة إزاء المعاهدات أن تكون قبولها جملة أو رفضها جملة أو تأجيلها [١٦٣]

السلطة المالية :

لمجلس الأمة اختصاصات للرقابة المالية ، وتتضمن الضرائب بناء على المادة الدستورية رقم (١٣٤) ؛ حيث إن إنشاء الضرائب العامة وتعديلها وإلغاؤها لا يكون إلا بقانون [١٦٤] أما القروض فقد بينت المادة (١٣٦) من الدستور أن القروض العامة يعقد بقانون ، في حين أن الالتزامات والاحتكارات قد نظمت بناء على المادة الدستورية رقم (١٥٢) التي بينت أن الالتزام باستثمار مورد من موارد الثروة الطبيعية أو مرفق من المرافق العامة لا يكون إلا بقانون ، والمادة (١٥٣) وضحت أن الاحتكار لا يكون إلا بقانون [١٦٥] .

أما الميزانية فقد ذكرت المادة (١٥٦) من الدستور (يضع القانون الأحكام الخاصة بميزانيات المؤسسات والهيئات المحلية ذات الشخصية المعنوية العامة وبحساباتها الختامية)[١٦٦] .

وإذا لم يصدر قانون الميزانية من مجلس الأمة قبل بدء السنة المالية التي تبدأ في أول إبريل وتنتهي آخر مارس يعمل بالميزانية القديمة لحين صدوره وتجبى الإيرادت وتنفق المصروفات وفقاً للقوانين المعمول بها في نهاية السنة المذكورة [١٦٧] .

السلطة السياسية :

لمجلس الأمة اختصاصات رقابية وإشرافية على السلطة التنفيذية تمثل في الآتي:

حق السؤال :

وقد وضح ذلك في المادة (٩٩) من الدستور الكويتي (لكل عضو من أعضاء مجلس الأمة أن يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء وإلى الوزراء أسئلة لاستيضاح الأمور الداخلة في اختصاصاتهم وللسائل وحده حق التعقيب مرة واحدة على الإجابة) [١٦٨] .

طرح موضوع للمناقشة :

المادة (١١٢) من الدستور توضح (يجوز بناء على طلب موقع من خمسة أعضاء طرح موضوع عام على مجلس الأمة للمناقشة ولاستيضاح سياسة الحكومة في شأنه وتبادل الرأي بصدده ولسائر الأعضاء حق الاشتراك في المناقشة) [١٦٩] .

تشكيل لجان تحقيق :-

يحق لمجلس الأمة تشكيل لجان تحقيق بناء على المادة الدستورية رقم (١١٤)، وتنص (يحق لمجلس الأمة في كل وقت أن يؤلف لجان تحقيق أو يندب عضواً أو أكثر من أعضائه للتحقيق في أي أمر من الأمور الداخلية في اختصاص المجلس ، ويجب على الوزراء وجميع موظفي الدولة تقديم الشهادات والوثائق والبيانات التي تطلب منهم .

الاستجواب :

لكل عضو من أعضاء مجلس الأمة أن يوجه إلى رئيس مجلس الوزراء وإلى الوزراء استجوابات عن الأمور الداخلة في اختصاصهم ، ولا تجرى المناقشة في الاستجواب إلا بعد ثمانية أيام على الأقل من تقديمه ، ويجوز أن يؤدي الاستجواب إلى

طرح موضوع الثقة على المجلس [١٧٠].

طرح الثقة :

يكون بناء على رغبة الوزير أو طلب موقع من عشرة أعضاء إثر مناقشة استجواب موجه إليه وإذا طرح به الثقة اعتبر الوزير معتزلاً للوزارة [١٧١] .

السلطة القضائية (المحاكم) :-

القضاء هو الجهة التي يناط بها الفصل في المنازعات التي تقع بين الناس أو بينهم وبين أجهزة الدولة المختلفة [١٧٢] والسلطة القضائية تتولاها المحاكم باسم الأمير في حدود الدستور [١٧٣] .

وتقوم المحاكم بأعمالها بصورة علنية حتى يتابع الرأي العام أعمال القضاء لتأكيد الطمأنينة في نفوس الناس بناء على المادة الدستورية رقم (١٦٥) : جلسات المحاكم علنية إلا في الأحوال الاستثنائية التي يبينها القانون [١٧٤] ، وتكون سرية إذا كانت المنازعات متعلقة بأمر يجرح الحياء العام أو متصل بسر من أسرار الدولة أو متعلق بأمنها ، فهنا تعقد المحكمة بشكل سري [١٧٥] .

وقد وضع الدستور الكويتي مهام السلطة القضائية من المادة (١٦٢ حتى المادة ١٧٣) ، ومن ذلك : نزاهة القضاء وعدله أساس الملك وضمان للحقوق والحريات [١٧٦] .

أنواع المحاكم :

نص الدستور الكويتي في المادة (١٦٤) على تحديد المحاكم على اختلاف انواعها ودرجاتها وقد أشار الدستور بشكل مباشر إلى بعض أنواع هذه المحاكم ، مثل المحكمة الدستورية ، ومحكمة التمييز ، والمحكمة الإدارية ، والمحاكم العسكرية ، والمحاكم العرفية، بالإضافة إلى ترتيب المحاكم العادية بدرجاتها المختلفة ، ولذلك تنوعت المحاكم وفق هذه الأسس التي أوردها الدستور [١٧٧] .

أما المحاكم العادية فهي ، محكمة الدائرة الإدارية ، ومحكمة التمييز والمحكمة الدستورية ، والمحاكم العسكرية ، والمحاكم العرفية ، ومحكمة أمن الدولة ، والمحكمة الخاصة بمحاكمة الوزارء [١٧٨] .

((الخاتمة))

من خلال هذه الدراسة للنظام الإداري في دولة الكويت (١٩٢١ ـ ١٩٦٣ م) يتبين لنا أن الوضع الإداري في الكويت كان بسيطاً ، ثم تدرج حتى وصل إلى نظام شامل متكامل ؛ فقد بدأ بالحاكم وقاضي يديران الإمارة ، وقوة من الحرس الخاص وحرس الأسواق ثم أسس مجلس الشورى عام ١٩٢١م بناء على مطالب شعبية وأحداث عسكرية خارجية ومجلس تشريعي عام ١٩٣٨ م ؛ نتيجة لمطالب الكتلة الوطنية وتغيرات داخلية مثل ظهور النفط وزيادة التعليم في الإمارة ، وحاجة الناس إلى مشاركة الحاكم في الإدارة ، وبعد الاستقلال ١٩٦١ م ، أخذت الكويت في النمو الإداري بشكل واضح ؛ حيث جرت انتخابات المجلس التأسيسي في ديسمبر ١٩٦١م ، الذي وضع الدستور عام ١٩٦٢م ، الذي نظم الوضع الإداري في الدولة ، وتم إنشاء المؤسسات الدستورية الإدارية المختلفة من : سلطة تنفيذية (حكومة) وسلطة تشريعية (مجلس الأمة) وسلطة قضائية ، وفوق هذه السلطات الثلاث الأمير الذي يديرها بناء على المواد الدستورية ذات أرقام : (٥١ ـ ٥٢ ـ ٥٣).

وما يهم المواطن أن يكون هناك توافق أو تعاون بين السلطتين التنفيذية والتشريعية ليتحقق ما يريده من تطور وأمن واستقرار ، وكذلك تقوم السلطة بتنفيذ القوانين التي تصدرها السلطة التشريعية وأن لا تعمل على تأخيرها ، كذلك يجب أن تكون كل القوانين

والمراسيم وفق الدستور وما يحقق مصالح الشعب ، ولا ريب أن دولة الكويت قد تطورت من نظام العشيرة والقبيلة إلى نظام الدولة الحديثة خطوة خطوة ، بناء على تطور الدولة ، وهي حالياً تسير قدماً في طريق الديمقراطية مما يؤهلها لتكون من الدول العربية الواعدة إلى جانب أخواتها العربيات .

Abstract

The development of the administration in Kuwait 1921 – 1963AD

By Hamad El Qahtani

The Emirate of Kuwait was established on the banks of the Arabian Gulf in the north western part of it, when the family of AlAtub the founder of emirate moved from the Hadar region in the central of Najd province to the zubarah area on the west coast of Qatar peninsula.

This family moved to the area of faw in southern Iraq. then she returned again to Al Sabiya, north of Kuwait, and finally she settled in Kuwait to establish the city of Kuwait in 1613AD.

Since the stability of Al Atub in Kuwait, the administrative development began gradually; this development was completed after the independence of Kuwait 19 June 1961AD, especially after the issuance of the Kuwait constitution in November 1962 AD, which organized the relation ship between the three authorities. The executive branch is represented by the government, the legislature is represented the elected national assembly, the Judiciary is represented by the Judiciary; the prince of Kuwait is responsible for the three authorities according to the articles of the constitution (51 – 52 – 53)

الهوامش

(١) أحمد إبراهيم : مدينة الكويت ، مركز البحوث والدراسات الكويتية ، الكويت ، ٢٠٠٩م ، ص ٣٢ ـ ٣٣ .

(٢) جماعة العتوب : هم جماعة كبيرة من العشائر ، ترجع إلى قبيلة عنزة العربية شمال شبه الجزيرة العربية، والعتوب ثلاث أسر (آل صباح ، آل خليفة ، آل الجلاهمة) .
- انظر : ميمونة خليفة الصباح : نشأة الكويت وتطورها في القرن الثامن عشر ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، ع ٤٦ ، س ١٢ ، جامعة الكويت ، الكويت ، رجب ١٤٠٦هـ / إبريل ١٩٨٦م ، ص ١٤ .

(٣) عبد الله محمد الهاجري : تاريخ الكويت (الإمارة والدولة) ، ط ١ ، جامعة الكويت ، الكويت، ٢٠١٧م، ص ٨٢ .

(٤) الزبارة : قرية تقع على الساحل الغربي لشبه جزيرة قطر على بعد خمسة أميال من جنوب خور حسان .
- انظر : ج . ج . لوريمر : دليل الخليج ، الجغرافي ، ج ٧ ، قطر ، مطابع علي بن علي ، (د . ت) ، ص ٢٥٩٥ .

(٥) ميمونة خليفة الصباح : الكويت حضارة وتاريخ ١٦١٣ ـ ١٨٠٠م ، ج ١ ، ط ٤ ، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م، ص ٨٠ .

(٦) أحمد مصطفى أبو حاكمة : تاريخ الكويت ، ج ١ ، ق ١ ، مطبعة حكومة الكويت ، ١٣٨٧ هـ / ١٩٦٧ م ، ص ١١٣ .

(٧) سيف مرزوق الشملان : من تاريخ الكويت ، ط ٢ ، الكويت ، ذات السلاسل ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م ، ص ١١٦ .

(٨) عبد المالك خلف التميمي : أبحاث في تاريخ الكويت ، ط ١ ، الكويت ، دار قرطاس للنشر ، ١٩٩٨ م ، ص ٢٣ .

[٩]عبد العزيز الرشيد : تاريخ الكويت ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ، لبنان ، ١٩٧٨ م ، ص ١٠٩.
- فتوح عبد المحسن الخترش : تاريخ العلاقات السياسية البريطانية الكويتية ١٨٩٠ ـ ١٩٢١ م، ط ٢ ، الكويت ، ذات السلاسل ، ١٩٨٤ م ، ص ١٥ .
[١٠] سورة الشورى : الآية (٣٨) .
[١١] ميمونة خليفة الصباح : الكويت حضارة وتاريخ ، المرجع السابق ، ص ٨٠ .
[١٢] عبد العزيز الرشيد : المصدر السابق ، ص ٩٠ .
[١٣] أحمد مصطفى أبو حاكمة : تاريخ الكويت الحديث ، (١٧٥٠ ـ ١٩٦٠ م) ، ط ١ ، ذات السلاسل ، الكويت ،١٩٨٤ م ، ص ٢٧ .
[١٤] أحمد مصطفى أبو حاكمة : المرجع السابق ، ص ٣٤ .
[١٥] عبد العزيز حسين التركيت : المجتمع العربي بالكويت ، دار قرطاس للنشر والتوزيع ، الكويت ، ١٩٩٤ م ، ص ١٠٤.
[١٦] شفاء المهدرس المطيري : علم الكويت منذ النشأة حتى الاستقلال ، مركز المخطوطات والتراث والوثائق ، ط ١ ، الكويت ، ١٤١٧ هـ / ١٩٩٦ م ، ص ٥ .
[١٧] يوسف الشهاب : الكويت عبر التاريخ ، ط ١ ، ١٤١٠ هـ / ١٩٨٩ م ، ص ٢٧٠ .
[١٨] موسى غضبان الحاتم ، تاريخ الشرطة في الكويت ، ط ١ ، دار قرطاس للنشر ، الكويت ، ١٩٩٩ م ، ص ١٦ .
[١٩] المرجع السابق ، ص ١٨ .
[٢٠] الشيخ دعيج بن جابر بن عبد الله الصباح : رجل أمن اهتم بالمحافظة على الأمن في مدينة الكويت ومنع التسلل عبر الحدود . شارك في تعقب القرصان جابر بن رحمة ، ودخل معه في معركة الخيكيكرة بالقرب من البحرين ، حيث استشهد الشيخ دعيج في المعركة وكان ذلك في مارس ١٨١١ م .
- انظر أحمد عبد الله العلي : قاموس تراجم الشخصيات الكويتية في قرنين ونصف ، ط ١ ، خيطان ، الكويت ، ١٩٩٨ م ، ص ١٠٩ .
[٢١] موسى غضبان : المرجع السابق ، ص ٢٠ .
[٢٢] الشيخ صباح دعيج الفاضل الصباح : تولى قيادة الأمن من عام ١٩١٧ م حتى ١٩٣٨ م . لقب " بصباح السوق " ، وظل يعمل حتى عام ١٩٣٨ م . وتقدم به العمر حتى توفي عام ١٩٧٢ م عن عمر يناهز ١١٠ سنوات .
- انظر : أحمد عبد الله العلي : المرجع السابق ، ص ١٦٧ .
[٢٣] أحمد عبد الله العلي : المرجع السابق ، ص ١٦٦ ـ ١٦٧ .
[٢٤] عبد العزيز الرشيد ، المصدر السابق ، ص ٤٧ .
[٢٥] أحمد الحمدان : أمير قرية الفنطاس ، ولد في عهد الشيخ عبد الله الأول (١٧٦٣ ـ ١٨١٤ م) ، وانتقل مع أسرته من منطقة شرق في مدينة الكويت إلى قرية الفنطاس ، حتى أسسها ، وعمل بالغوص والتجارة ، وأسس مسجد الحمدان . توفي في عهد الشيخ مبارك بن صباح (١٨٩٦ ـ ١٩١٥ م) عن عمر يناهز مائة عام .
- انظر : أحمد عبد الله العلي : المرجع السابق ، ص ١٥ .
[٢٦] حمد محمد القحطاني : جنوب دولة الكويت بين الماضي والحاضر (دراسة تاريخية) ، مجلة كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية ، العدد ٧٠ ، ص ٤٤٦ .
[٢٧] فيصل المالك الصباح : عين أميرا على قرية أبو حليفة ، ويمتاز بالتقوى والمحافظة على العادات والتقاليد ، ويمتاز بالكرم وحل المشاكلات التي تقع في القرية ؛ مما أكسبه احترام جميع أهالي أبو حليفة والمناطق الساحلية المجاورة .
- أحمد عبد الله العلي : قاموس ، المرجع السابق ، ص ٣٢٠ .
[٢٨] عبد الله محمد بن مجرن المطيري : الأحمدي : الماضي والحاضر ، ط ١ ، مؤسسة الوعد للنشر والتوزيع ، الكويت ، ١٩٩٦ م ، ص ٧٧ .
[٢٩] عبد العزيز حسين : المرجع السابق ، ص ٩٨ .
[٣٠] عبد العزيز حسين : المرجع السابق ، ص ٩٨ .

(٣١) محمد بن إبراهيم الشيباني ، براك بن شجاع المطيري : القضاء والقضاة في الكويت منذ النشأة حتى الدولة ، منشورات مركز المخطوطات والتراث والوثائق ، رقم ٦٢ ، ط ١ ، الكويت ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩ م ، ص ٥ .

(٣٢) محمد بن إبراهيم الشيباني : المرجع السابق ، ص ٩ .

(٣٣) المرجع السابق ، ص ١٦ .

(٣٤) محمد بن إبراهيم الشيباني : المرجع السابق ، ص ١٥ ـ ١٦ .

(٣٥) سالم المبارك : ولد عام ١٨٦٤م ، وهو الحاكم التاسع للكويت ، تولى الحكم في ٧ فبراير ١٩١٧م ، خفض الجمارك إلى ٤% ، وقاد معركة الجهراء أكتوبر ١٩٢٠م ضد الإخوان النجديين، وبنى السور الثالث عام ١٩٢٠م ، توفي في ٢٢ فبراير ١٩٢١م بعد مرض ألم به .

- انظر : أحمد عبد الله العلي : قاموس ، المرجع السابق ، ص ١٢٧ .

(٣٦) حمد الصقر : من أشهر تجار التمور في الكويت ، يملك الكثير من السفن التجارية ، تعرضت إحدى سفنه لقصف مدفعي من سفينة ألمانية عام ١٩١٤م ، أصبح رئيساً لأول مجلس شورى إبرايل ١٩٢١م . توفي في ٨ يناير ١٩٣٠م .

- انظر : أحمد عبد الله العلي : قاموس المرجع السابق ، ص ٧٦ .

(٣٧) مور : ولد عام ١٨٨٣م ، وعمل بالجيش الهندي البريطاني عام ١٩٠٤م ، والشرطة الهندية البريطانية عام ١٩٢٠م ، وعين معتمداً بريطانياً في الكويت من ٢٥ مايو ١٩٢٠م حتى ٢٢ مايو ١٩٢٩م ، حضر مور المفاوضات بين الشيخ سالم المبارك ووفد الدويش بعد معركة الجهراء ١٩٢٠م في قهوة أبو ناشي ، وتقاعد عام ١٩٣٠م ، وتوفي في ١٧ ديسمبر ١٩٥٩م .

- انظر : يوسف الشهاب : الكويت عبر التاريخ ، ط ١ ، ١٤١٠ هـ / ١٩٨٩م ، ص ٤١٠ .

(٣٨) بدر الدين عباس الخصوصي ، معركة الجهراء ، منشورات ذات السلاسل ، الكويت ، ص ٥٤ ـ ٧٩ .

(٣٩) **I. O. R. 15/100 : Tlegram (P) from Political Kuwait Hicom Bagdad Repated to Bushir No 43 date 1920. P138**

(٤٠) أحمد الجابر الصباح : ولد عام ١٨٨٥م ، هو الحاكم العاشر للكويت ، تولى الحكم في ٢٣ فبراير ١٨٢١م ، عمل على تأسيس المدرسة الأحمدية عام ١٨٢١م ، زار بريطانيا عام ١٩١٩م موفداً من الشيخ سالم المبارك وسافر مرة أخرى إلى بريطانيا عام ١٩٣٥م ، وتأسس في عهده مجلس الشورى ١٩٢١م والمجلس التشريعي ١٩٣٨م ، وقع اتفاقية امتياز النفط مع بريطانيا في ٢٣ ديسمبر ١٩٣٤م ، صدر البترول في عهده في ٣٠ يونيو ١٩٤٦م ، تأسست في عهده دوائر حكومية مثل دائرة المعارف والشرطة ١٩٣٨م ، توفي في ٢٩ يناير ١٩٥٠م .

- انظر : يوسف الشهاب : المرجع السابق ، ص ١١ ـ ١٢ .

(٤١) يوسف بن عيسى القناعي : ولد عام ١٨٧٨ ، قاض وفقيه وأديب ، وعلم من أعلام النهضة التعليمية في الكويت ، افتتح عام ١٩٠٧ م مدرسة في سوق المناخ لتعليم الأولاد ، من مؤسسي مدرسة المباركية عام ١٩١١ م ، درس في مدرسة المباركية والأحمدية ، أصبح ناظراً لمدرسة المباركية ثم الأحمدية ، أسس أول مكتبة عامة في الكويت (المكتبة الأهلية) عضو مجلس الشورى ١٩٢١م ، وعضو في المجلس البلدي عام ١٩٣٨م ، عضو مجلس الأوقاف ١٩٤٩م ، ألف كتاب صفحات من تاريخ الكويت ، توفي في ٥ يوليو ١٩٧٣م .

- انظر : يوسف الشهاب ، المرجع السابق ، ص ٤٣٣ ـ ٤٣٤ .

(٤٢) سيف مرزوق الشملان : من تاريخ الكويت ، ط ٢ ، ذات السلاسل ، الكويت ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م ، ص ١٩٥ ـ ١٩٧.

(٤٣) ولقد وقع على هذه المذكرة كل من :
محمد بن شملان ، مبارك بن محمد بروسلي ، جاسم بن محمد بن أحمد ، عبد الرحمن بن حسين العسعوسي، صابح بن أحمد النهام ، ناصر بن إبراهيم ، عبد الله بن زايد ، سالم بن علي أبو قماز.

- انظر : سيف مرزوق الشملان : المرجع السابق ، ص ١٩٦ ـ ١٩٧ .

(٤٤) فيصل أحمد عثمان الحيدر : وثائق الحركة الديمقراطية السياسية في الكويت ١٩٢١ ـ ١٩٩٢ م ، منشورات ذات السلاسل ، الكويت ، ١٩٩٥م ، ص ٩ .

(٤٥) نجاة عبد القادر الجاسم : تاريخ الكويت الحديث والمعاصر ، ج ٢ ، الكويت ، ٢٠١٠م ، ص ١٢.

- محمد منيف العجمي : المشاركة السياسية في الكويت ، ط ١ ، الدار العالمية للنشر والتوزيع ، مصر ، ٢٠٠٩ م ، ص ١٣٦ .

(٤٦) عبد العزيز الرشيد : المصدر السابق ، ص ٢٧٧ .
(٤٧) المصدر السابق ، ص ٢٧٧ .
(٤٨) فيصل أحمد الحيدر : المرجع السابق ، ص ١٢ .
(٤٩) الشرع يقصد به أحكام الشريعة الإسلامية ؛ لأنه في ذلك الوقت ١٩٢١م ، كانت المحاكم تعتمد على الفقة الإسلامي في جميع المعاملات بين السكان .
(٥٠) حسين خلف الشيخ خزعل : تاريخ الكويت السياسي ، الجزء الخامس ، عصر الشيخ أحمد الجابر ، ج ٥، دار مكتبة الهلال ، بيروت ، ١٩٧٠ م ، ص ١٤ ـ ١٧ .
(٥١) فيحان محمد العتيبي : الحراك السياسي والصراع الديمقراطي في الكويت ١٩٢١ ـ ١٩٩٠م، ط ١ ، ذات السلاسل ، الكويت ، ٢٠١٠ م ، ص ٢٨ .
(٥٢) حسين خلف خزعل : المرجع السابق ، ص ١٦ .
(٥٣) حسين خلف خزعل : المرجع السابق ، ص ١٧ .
(٥٤) عبد العزيز الرشيد : المصدر السابق ، ص ٢٧٧ .
(٥٥) سيف مرزوق الشملان : المرجع السابق ، ص ٢٩٩ .
(٥٦) فيصل أحمد الحيدر : وثائق الحركة ، المرجع السابق ، ص ١٤ .
(٥٧) عبد الله الجابر الصباح : ولد عام ١٨٩٨ م ، أحد رواد الحركة الأدبية في الكويت ، اختير لرئاسة النادي الأدبي ١٩٢٤م ، تولى رئاسة المعارف ١٩٣٦م ، استقدم أول بعثة مصرية تعليمية ١٩٤٢م ، تأسس الكشافة في الكويت بمساعدته وإشرافه عام ١٩٣٧م ، افتتح بيت الكويت في القاهرة بحضور الرئيس جمال عبد الناصر عام ١٩٥٨م ، أول وزير للتربية والتعليم بعد الاستقلال ١٩٦٢ ـ ١٩٦٤م ، أصبح وزير التجارة والصناعة عام ١٩٦٥ ، أصبح مستشاراً لحضرة صاحب السمو الشيخ جابر الأحمد الصباح ، توفي عام ١٩٩٦م .
ـ انظر : أحمد عبد الله العلي : قاموس المرجع السابق ، ص ١٨٧ ـ ١٨٨ .
(٥٨) عبد الله النوري : ولد عام ١٩٠٥م في العراق ، وتعلم في المدارس التركية ثم الإنجليزية ، وانتقل للكويت عام ١٩٢٢م عمل مدرساً في مدرسة المباركية عام ١٩٢٣ م ، ودرس في المعهد الديني عام ١٩٤٧م ، ثم عين مديراً لإذاعة الكويت مارس ١٩٥٣ م ، واستقال من المحاكم عام ١٩٥٥م . فتح مكتب محاماة ١٩٦١م ، وقام بتأليف كثير من الكتب الدينيه ، وعكف على خدمة الدين الإسلامي وقدم برامج في التلفاز الكويتي ، توفي عام ١٩٨٠ م .
ـ انظر : أحمد عبد الله العلي : المرجع السابق ، ص ٢١١ ـ ٢١٢ .
(٥٩) محمد بن إبراهيم الشيباني : المرجع السابق ، ص ٧٧ ـ ٧٨ .
(٦٠) يوسف الشهاب : المرجع السابق ، ص ٢٥٧ ـ ٢٥٨ . .
(٦١) نجاة عبد القادر الجاسم : بلدية الكويت في خمسين عاماً ، ط ٢ ، إصدار بلدية الكويت ، الكويت ، ص ٣١ .
(٦٢) المرجع السابق ، ص ١٩ ـ ٢٠ .
(٦٣) المرجع السابق ، ص ١٩ـ ٢٠ .
(٦٤) عبد الله النوري : مذكرات عن حياة المرحوم الشيخ أحمد الجابر حاكم الكويت العاشر ، ط ١، منشورات ذات السلاسل ، الكويت ، ١٩٧٨م ، ص ٣٢ ـ ٣٣ .
(٦٥) نجاة عبد القادر الجاسم : المرجع السابق ، ص ٣٢ .
(٦٦) نجاة عبد القادر الجاسم : المرجع السابق ، ص ٣٧ .
(٦٧) نجاة عبد القادر الجاسم : المرجع السابق ، ص ٣٣ .
(٦٨) عبد الله النوري : قصة التعليم في الكويت في نصف قرن ، مطبعة الاستقامة ، القاهرة ، ص ٤٥ ـ ٦٢.
(٦٩) يوسف الشهاب : المرجع السابق ، ص ٢٥٣ .
(٧٠) تاريخ التعليم في دولة الكويت (دراسة وثائقية) ، وزارة التربية ، مؤسسة الكويت للتعليم العلمي ، مركز البحوث والدراسات الكويتية ، الكويت ، ٢٠٠٢ م ، ص ١٢ .
(٧١) انظر : قانون إدارة معارف الكويت : عبد الله خالد الحاتم ، من هنا بدأت الكويت ، ط ٢ ، مطبعة دار القبس ، الكويت ، ١٤٠٠ هـ / ١٩٨٠م ، ص ٨٦ ـ ٨٧ .
(٧٢) يوسف الشهاب : المرجع السابق ، ص ٢٥٦ .

(٧٣) فوزية يوسف عبد العبد الغفور : تطور التعليم في الكويت (١٩١٢ ـ ١٩٧٢ م) ، ط ٢ ، مكتبة الفلاح الكويت ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣ م ، ص ٩٣ .

(٧٤) الشيخ علي بن خليفة الصباح : اختير مسؤولا لإدارة الأمن العام ١٩٣٨م والحفظ على الأمن . توفي عام ١٩٤٢م .

- انظر : احمد عبد الله العلي : المرجع السابق ، ص ٢٨٠ .

(٧٥) عبد الله الأحمد الصباح : ولد عام ١٩٠٥م عمل رئيساً للدفاع والأمن العام . توفي في ٢٨ يناير ١٩٥٧م.

- انظر : أحمد عبد الله العلي : المرجع السابق ، ص ١٨٠ .

(٧٦) عبد الله النوري : مذكرات ، المرجع السابق ، ص ٥٠ ـ ٥١ .

(٧٧) صباح السالم : حاكم الكويت الثاني عشر ١٩٦٥ ـ ١٩٧٧م ، كلف تشكيل وزارة عام ١٩٦٣م ، رشح ولياً للعهد في ٢٩ اكتوبر ١٩٦٢م ، وفي عهده تطورت الكويت وأنشئت جامعة الكويت عام ١٩٦٦م . توفي في ١٩٧٧/١٢/٣١م.

- أحمد عبد الله العلي : المرجع السابق ، ص ١٦٧ ـ ١٦٨ .

(٧٨) يوسف الشهاب : المرجع السابق ، ص ٢٧٣ ـ ٢٧٧ .

(٧٩) يوسف الشهاب : المرجع السابق ، ص ٣٣٥ ـ ٣٣٦ .

(٨٠) خالد سليمان العدساني : نصف عام للحكم النيابي في الكويت ١٣٦٦هـ / ١٩٤٧م ، ص ٢٧ .

(٨١) ديجوري ، **Deguary** : ولد في لندن عام ١٨٩٧ م ، ودرس في كلية همبشير ١٩١٤م ، وكان ضابط اتصال بالعراق في ٤ فبراير ١٩٣٦م . عين معتمداً سياسياً بالكويت واستمر حتى ٢٥ مايو ١٩٣٩م . حاول التدخل بالشؤون الداخلية في الكويت ولكن الشيخ أحمد الجابر كان له بالمرصاد . توفي في ١٣ يناير ١٩٨٤م .

- انظر : يوسف الشهاب : المرجع السابق ، ص ٤٠٤ .

(٨٢) ميمونة خليفة الصباح : الكويت في ظل الحماية البريطانية " القرن العشرين " ، ج ٣ ، ط ٤ ، ١٤٢٧ هـ / ٢٠٠٦م ، ص ١٣٦ .

(٨٣) فهد السالم الصباح : ولد عام ١٩٠٦م ، درس في الجامعة الأمريكية في بيروت وكلية الأعظمية في بغداد ١٩٢٤م ، ترأس إدارة البلدية والإنشاء والصحة من ١٩٥١م حتى ١٩٥٩م ، توفي في البحرين في ١٦ يونيو ١٩٥٩م .

- انظر : أحمد عبد الله العلي : المرجع السابق ، ص ٣١٧ .

(٨٤) خالد سليمان العدساني : نصف عام ، المصدر السابق ، ص ٢٧ .

(٨٥) **I . O . L . P . S /12 CO , 30 Fi . 158 / C /333 : Office Political in resdent in the Persian Gulf to Ahmed Al-Japer , June 18 . 1938 .**

(٨٦) خالد سليمان العدساني : نصف عام ، ص ٢٨ ـ ٢٩ .

(٨٧) عبد الله محمد الهاجري ، ومحمد نايف العنزي : مدخل إلى تاريخ الكويت الحديث والمعاصر ، ط ٣ ، الكويت ، ٢٠١١م ، ص ٣٣٧ .

(٨٨) نجاة عبد القادر الجاسم : تاريخ الكويت الحديث والمعاصر ، ج ٢ ، الكويت ، ٢٠١٠ م ، ص ٢٢ .

(٨٩) فيصل أحمد عثمان الحيدر : وثائق ، المرجع السابق ، ص ١٩ ـ ٢١ .

(٩٠) خالد سليمان العدساني : نصف عام ، المصدر السابق ، ص ٣٥ .

(٩١) خالد سليمان العدساني : مذكرات ، المصدر السابق ، ص ٣٣ .

(٩٢) ماضي الخميس : ١٩٣٨ سيرة الديمقراطية في الكويت ، ط ٥ ، دار الزين ، الكويت ، ص ٦٣ .

(٩٣) خالد سليمان العدساني : المصدر السابق ، ص ٣٤ ـ ٣٧ .

(٩٤) ميمونة خليفة الصباح : المرجع السابق ، ص ١٦٢ .

(٩٥) **I . O . L / P , S / 12 CO . 30 Fi W050 806 Conf Office Political Resident In the Persian Gulf to Gibson , Oct 19. 1938 .**

(٩٦) عبد الله خالد الحاتم : المرجع السابق ، ص ٢٢٠ ـ ٢٢١ .

(٩٧) نجاة عبد القادر الجاسم : تاريخ الكويت ، ج ٢ ، المرجع السابق ، ص ٣٠ .

(٩٨) سامي ناصر الخالدي : الأحزاب الإسلامية في الكويت ، ط ١ ، دار النبأ للنشر و التوزيع ، الكويت ، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م ، ص ٢١ .

- ميمونة خليفة الصباح : المرجع السابق ، ص ١٦٤ .

(٩٩) نجاة عبد القادر الجاسم : المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٣١ ـ ٣٢ .
(١٠٠) موسى غضبان الحاتم : التطور الاقتصادي في الكويت ١٩٤٦ ـ ١٩٧٣ م ، ط ١ ، جامعة الكويت ، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١م ، ص ١٧٩ .
(١٠١) يوسف الشهاب : المرجع السابق ، ص ٣٦٥ .
(١٠٢) يوسف الشهاب : المرجع السابق ، ص ٣٦٠ .
(١٠٣) المرجع السابق ، ص ٣٦٦ .
(١٠٤) موسى غضبان الحاتم : المرجع السابق ، ص ١٨٠ .
(١٠٥) الكويت اليوم : الجريدة الرسمية لحكومة الكويت ، تصدرها دائرة المطبوعات والنشر ، العدد ١٥٤ ، س ٤ ، ٢٢ ديسمبر ١٩٥٧م ، (محضر جلسة) .
(١٠٦) الكويت اليوم : العدد ١٥٥ ، س ٤ ، ٢٩ ديسمبر ١٩٥٧ م .
(١٠٧) الكويت اليوم : العدد ١٧٠ لسنة ٤ ، ١٢ إبريل ١٩٥٨م .
(١٠٨) الكويت اليوم : العدد ١٥٣ ، السنة ٤ ، ١٥ ديسمبر ١٩٥٧م .
(١٠٩) يوسف الشهاب : المرجع السابق ، ص ٣٦٦ .
(١١٠) موسى غضبان الحاتم : المرجع السابق ، ص ١٨٥ .
(١١١) يوسف عبد المحسن التركي : الشيخ عبد الله السالم الصباح (١٩٥٠ ـ ١٩٦٥م) ، ط ١ ، مطابع دار السياسة ، الكويت ، ١٩٨٥ م ، ص ٢١ .
(١١٢) نجاة عبد القادر الجاسم : المرجع السابق ، ج ٢ ، ص ٣٦ .
(١١٣) يوسف الشهاب : المرجع السابق ، ص ١٩٧ .
ـ رسالة الكويت : مركز البحوث والدراسات الكويتية ، العدد ٢٤ ، أكتوبر ٢٠٠٨ م ، ص ٣ .
(١١٤) يوسف الشهاب : المرجع السابق ، ص ١١٩ .
ـ رسالة الكويت : العدد ٢٤ ، المرجع السابق ، ص ٤ .
(١١٥) د. عطية حسين أفندي : الكويت من الإمارة إلى الدولة ، الفصل الخامس ، الكويت وبناء مؤسسات الدولة الحديثة (١٩٤٦ـ ١٩٦١م) ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ، دار سعاد الصباح ، ١٩٩٣م ، ص ٣٣٤ .
(١١٦) ميمونة خليفة الصباح : الكويت في ظل الحماية ، المرجع السابق ، ص ٤١٦ ـ ٤١٧ .
(١١٧) المرجع السابق ، ص ٤١٨ ـ ٤١٩ .
(١١٨) يوسف الشهاب : المرجع السابق ، ص ٢٠١ ـ ٢٠٢ .
(١١٩) ميمونة خليفة الصباح : المرجع السابق ، ص ٤٥٠ .
(١٢٠) محمد حسن العيدروس : تاريخ الكويت الحديث ، دار الكتاب العربي ، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠٢ م ، ص ٢٢٩ .
ـ عبد الرضا علي أسيري : النظام السياسي في الكويت ، مطابع الوطن ، الكويت ، ١٩٩٤ م ، ص ١٤٦ .
(١٢١) فيصل أحمد الحيدر : المرجع السابق ، ص ٣٤ ـ ٣٥ .
(١٢٢) عبد اللطيف ثنيان الغانم : ولد عام ١٩١٠ م ، عمل مدرساً في الهند ، عضو المجلس التشريعي عام ١٩٣٨ م ، وزير للصحة عام ١٩٦٢م ، عضو ورئيس المجلس التأسيسي ١٩٦٢/١٩٦٣م ، عضو لجنة الدستور ١٩٦٢م ، وزير الاشغال عام ١٩٦٤م ، توفي عام ١٩٨٨ م .
ـ انظر : أحمد العلي : قاموس ، المرجع السابق ، ص ٢٥٥ .
(١٢٣) أحمد الخطيب : ولد عام ١٩٢٦م ، تخرج في كلية الطب في الجامعة الأمريكية ببيروت عام ١٩٥٢م ، وهو أول طبيب كويتي ، رئيس النادي الثقافي القومي ، عضو ونائب رئيس المجلس التأسيسي ١٩٦٢ ـ ١٩٦٣ م ، عضو مجلس الأمة ١٩٦٣ ـ ١٩٦٧ م ، وقدم استقالته منه في ٢٥ يناير ١٩٦٥م ، عضو مجلس الأمة عام ١٩٧١ـ ١٩٧٥ م ، و ١٩٧٥ ـ ١٩٧٦ ، و ١٩٨٥ ـ ١٩٨٦ م ، وعام ١٩٩٢ ـ ١٩٩٦ م .
ـ انظر : أحمد العلي : المرجع السابق ، ص ١٦ .
(١٢٤) محاضر اجتماع لجنة الدستور والمجلس التأسيسي ، ط ١ ، العدد الثالث ، السنة ٢٣ ، ملحق مجلة الحقوق ، جامعة الكويت ، سبتمبر ١٩٩٩ م ، ص ٣٨٧ ـ ٩٣٧ .
(١٢٥) محاضراجتماعات لجنة الدستور : المرجع السابق ، ص ٤٥٠ .
(١٢٦) فيصل أحمد الحيدر : المرجع السابق ، ص ٣١ .
(١٢٧) محاضر اجتماعات لجنة الدستور : المرجع السابق ، ص ١٣ .

(١٢٨) محاضر اجتماعات لجنة الدستور : المرجع السابق ، ص ١١ ـ ٣٦٥ .
(١٢٩) فيصل أحمد الحيدر : المرجع السابق ، ص ٤١ ـ ٤٢ .
(١٣٠) عبد الله محمد الهاجري : تاريخ الكويت ، الإمارة والدولة ، ط ١ ، الكويت ٢٠١٧م ، ص ٢٧٨ .
(١٣١) عبد الرضا علي أسيري : النظام السياسي ، المرجع السابق ، ص ٤٥ .
(١٣٢) محمود حلمي : دستور الكويت ، ط ١ ، ذات السلاسل ، الكويت ، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٨ م .
(١٣٣) المرجع السابق ، ص ١١٠ .
(١٣٤) المرجع السابق ، ص ١١٠ .
(١٣٥) عبد الرضا علي أسيري : المرجع السابق ، ص ٤٥ ـ ٤٩ .
(١٣٦) يحيى الجمل : النظام الدستوري في الكويت ، مطبوعات جامعة الكويت ، كلية الحقوق والشريعة ١٩٧٠ ـ ١٩٧١م ، ص ٣٣٦ ـ ٣٣٨ .
(١٣٧) يحيى الجمل : المرجع السابق ، ص ٣٥٧ ـ ٣٥٩ .
(١٣٨) محمود حلمي : المرجع السابق ، ص ١٢٥ ـ ١٢٧ .
(١٣٩) عبد الرضا أسيري : النظام ، المرجع السابق ، ص ٥٧ .
(١٤٠) المرجع السابق ، ص ٥٧ ـ ٦٢ .
(١٤١) يوسف الشهاب : المرجع السابق ، ص ٢٠٤ .
(١٤٢) مجلس الأمة : تاريخ وإنجازات ، إدارة الإعلام ، الأمانة العامة بمجلس الأمة ، الكويت ، ص ٢٧ .
(١٤٣) يوسف الشهاب : المرجع السابق ، ص ٢٠٦ .
(١٤٤) دستور الكويت ، مادة ٨١ .
(١٤٥) محاضر اجتماعات لجنة الدستور والمجلس التأسيسي ، المرجع السابق ، ص ٨٥٩ ـ ٨٨٨.
(١٤٦) قسمت الدوائر الانتخابية إلى عشر دوائر ، لكل دائرة خمسة أعضاء عام ١٩٦٣ م ، ثم صدر قانون رقم ٩٩ لعام ١٩٨٠م بإعادة توزيع الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة ، نصت مادته الأولى على تقسيم الكويت إلى ٢٥ دائرة انتخابية بدلا من ١٠ دوائر انتخابية ، على أن ينتخب لكل دائرة عضوان للمجلس ، وتم تطبيق القانون فعليا في انتخابات فبراير ١٩٨١م ، وفي أغسطس ٢٠٠٦ أصدر أمير الكويت الشيخ صباح الأحمد القانون رقم ٤٢ لسنة ٢٠٠٦ م بإعادة تحديد الدوائر إلى خمس دوائر إنتخابية على أن ينتخب لكل دائرة عشرة أعضاء لمجلس الأمة الكويتي ، وتمت الانتخابات ضمن تقسيم الدوائر الخمس لأول مرة في ١٧ مايو ٢٠٠٨ م .
(١٤٧) الكويت اليوم : الجريدة الرسمية لحكومة الكويت ، عدد خاص ، س ٨ ، ١٢ نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٦٢م ، وزارة الإرشاد والأنباء ، الكويت .
(١٤٨) حمد محمد القحطاني : دور نواب الدائرة العاشرة في مجلس الامة الكويتي ١٩٦٣ ـ ١٩٦٧م (دراسة تاريخية) ، حوليات مركز البحوث والدراسات التاريخية ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، أغسطس ٢٠١٢ م ، شوال ١٤٣٣ هـ ، ص ٢١ .
(١٤٩) فاطمة يوسف العلي : عبد الله السالم (رجل عاش ولم يمت) ، مطبعة حكومة الكويت ، ص ٨٤ .
(١٥٠) عبد العزيز حمد الصقر : ولد عام ١٩١٣ م ، عضو المجلس البلدي عامي ١٩٥١م و ١٩٥٤ م وعضو الهيئة التنظيمية في المجلس الأعلى لإدارة شؤون الدولة ١٩٦١ ـ ١٩٧٢ م ، وزير الصحة العامة يناير ١٩٦٢م إلى يناير ١٩٦٣م ، عضو ورئيس مجلس الأمة ١٩٦٣ـ ١٩٦٧ م .
- انظر : أحمد العلي : المرجع السابق ، ص ٢٤٥ .
(١٥١) سعود عبد العزيز العبد الرزاق : ولد عام ١٩٠٥ م ، عمل موظفا في وزارة الصحة ١٩٥٣ ـ ١٩٦١م، مختار منطقة الدسمة ، عضو المجلس التأسيسي ١٩٦٢ـ ١٩٦٣م ، عضو لجنة الدستور .
- انظر : أحمد العلي : المرجع السابق ، ص ١٣٨ .
(١٥٢) الدستور الكويتي ، المادة ٨٢ .
(١٥٣) فيصل الحيدر : المرجع السابق ، ص ٤٦ .
(١٥٤) أنظر : دستور الكويت مادة (٧٩ حتى ١٢٢) .
(١٥٥) انظر : دستور الكويت مادة (٥١) .
(١٥٦) انظر : دستور الكويت مادة (٧٩) .
(١٥٧) عبد الرضا علي أسيري : النظام ، المرجع السابق ، ص ٧٣ .
(١٥٨) انظر : الدستور الكويتي ، مادة (١٠٩) .
(١٥٩) انظر : الدستور الكويتي ، مادة (١١٠) .

(١٦٠) عبد الرضا علي أسيري : المرجع السابق ، ص ٧٤ .
- دستور الكويت : المادة (٦٦) .
(١٦١) يحيى الجمل : المرجع السابق ، ص ٢٠٦ .
(١٦٢) دستور الكويت : مادة (٧٠) .
(١٦٣) يحيى الجمل : المرجع السابق ، ص ٢٧٣ .
(١٦٤) دستور الكويت : المادة (١٣٤) .
(١٦٥) دستور الكويت : المادة (١٥٢ ـ ١٥٣) .
(١٦٦) دستور الكويت : المادة (١٥٦) .
(١٦٧) يحيى الجمل : المرجع السابق ، ص ٢٨٢ .
(١٦٨) الدستور الكويتي : المادة (٩٩) .
(١٦٩) الدستور الكويتي : المادة (١١٢) .
(١٧٠) الدستور الكويتي : المادة (١٠٠)
(١٧١) الدستور الكويتي : المادة (١٠١)
(١٧٢) يحيى الجمل : المرجع السابق ، ص ٤٠٣ .
(١٧٣) الدستور الكويتي : المادة (٥٣)
(١٧٤) الدستور الكويتي : المادة (١٦٥)
(١٧٥) يحيى الجمل : المرجع السابق ، ص ٤٠٦ .
(١٧٦) الدستور الكويتي : المادة (١٦٢ ـ ١٧٣)
(١٧٧) عبد الرضا أسيري : المرجع السابق ، ص ١٥٢ .
(١٧٨) للمزيد من الشرح انظر : عبد الرضا أسيري ، المرجع السابق ، ص ١٥٢ ـ ١٥٦ .

١ـ المصادر والمراجع :

١- **أحمد إبراهيم :**
مدينة الكويت ، مركز البحوث والدراسات الكويتية ، الكويت ، ٢٠٠٩ م .

٢- **أحمد عبد الله العلي :**
قاموس تراجم الشخصيات الكويتية في قرنين ونصف ، ط ١ ، خيطان الكويت ، ١٩٩٨ م .

٣- **أحمد مصطفى أبو حاكمة :**
- تاريخ الكويت ، ج ١ ، ق ١ ، مطبعة حكومة الكويت ، ١٣٨٧ هـ / ١٩٦٧ م .
- تاريخ الكويت الحديث ، (١٧٥٠ ـ ١٩٦٠ م) ، ط ١ ، ذات السلاسل ، الكويت ، ١٩٨٤ م .

٤- **بدر الدين عباس الخصوصي :**
معركة الجهراء ، منشورات ذات السلاسل ، الكويت (د . ت) .

٥- **ج . ج . لوريمر :**
دليل الخليج ، الجغرافي ، ج ٧ ، قطر ، مطابع على بن علي ، (د . ت) .

٦- **حسين خلف الشيخ خزعل :**
تاريخ الكويت السياسي ، الشيخ أحمد الجابر ، ج ٥ ، دار مكتبة الهلال ، بيروت ، ١٩٧٠ م .

٧- **حمد محمد القحطاني :**
- جنوب دولة الكويت بين الماضي والحاضر (دراسة تاريخية) ، مجلة كلية الآداب ، جامعة الإسكندرية ، العدد ٧٠ ، ٢١٣ .

- دور نواب الدائرة العاشرة في مجلس الأمة الكويتي ١٩٦٣ - ١٩٦٧م (دراسة تاريخية) ، حوليات مركز البحوث والدراسات التاريخية ، كلية الآداب ، جامعة القاهرة ، أغسطس ٢٠١٢ م ، شوال ١٤٣٣ هـ .

٨- **خالد سليمان العدساني :**
نصف عام للحكم النيابي في الكويت ١٣٦٦هـ / ١٩٤٧م .

٩- **سامي ناصر الخالدي :**
الأحزاب الإسلامية في الكويت ، ط ١ ، دار النبع للنشر والتوزيع ، الكويت ، ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩م

١٠- **سيف مرزوق الشملان :**
من تاريخ الكويت ، ط ٢ ، ذات السلاسل ، الكويت ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .

١١- **شفاء المهدرس المطيري :**
علم الكويت منذ النشأة حتى الاستقلال ، مركز المخطوطات والتراث والوثائق ، ط ١ ، الكويت ، ١٤١٧ هـ / ١٩٩٦ م .

١٢- **عبد الرضا على أسيري :**
النظام السياسي في الكويت ، مطابع الوطن ، الكويت ، ١٩٩٤ م .

١٣- **عبد العزيز حسين التركيت :**
المجتمع العربي بالكويت ، دار قرطاس للنشر والتوزيع ، الكويت ، ١٩٩٤ م .

١٤- **عبد العزيز الرشيد :**
تاريخ الكويت ، منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ، لبنان ، ١٩٧٨ م .

١٥- **عبد الله خالد الحاتم :**
من هنا بدأت الكويت ، ط ١ ، مطبعة دار القبس ، الكويت ، ١٩٨٠ م .

١٦- **عبد الله محمد مجرن المطيري :**
الأحمدي الماضي والحاضر ، ط ١ ، مؤسسة الوعد للنشر والتوزيع ، الكويت ، ١٩٩٦ م .

١٧- **عبد الله محمد الهاجري ، ومحمد نايف العنيزي :**
مدخل إلى تاريخ الكويت الحديث والمعاصر ، ط ٣ ، مكتبة الكويت الوطنية ، الكويت ، ٢٠١١ م .

١٨- **عبد الله محمد الهاجري :**
تاريخ الكويت (الإمارة والدولة) ، ط ١ ، جامعة الكويت ، الكويت ، ٢٠١٧ م .

١٩- **عبد الله النوري :**
- مذكرات عن حياة المرحوم الشيخ أحمد الجابر حاكم الكويت العاشر ، ط ١ ، ذات السلاسل ، الكويت ، ١٩٧٨م .
- قصة التعليم في الكويت في نصف قرن ، مطبعة الإستقامة ، القاهرة .

٢٠- **عبد المالك خلف التميمي :**
أبحاث في تاريخ الكويت ، ط ١ ، دار قرطاس للنشر ، الكويت ، ١٩٩٨ م .

٢١- **عطية حسين افندي :**

الكويت من الإمارة إلى الدولة ، الفصل الخامس ، الكويت وبناء مؤسسات الدولة الحديثة (١٩٤٦ـ ١٩٦١م) ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ، دار سعاد الصباح ، الكويت ، ١٩٩٣م .

٢٢- **فاطمة يوسف العلي :**
عبد الله السالم (رجل عاش ولم يمت) ، مطبعة حكومة الكويت ، (د . ت) .

٢٣- **فتوح عبد المحسن الخترش :**
تاريخ العلاقات السياسية البريطانية الكويتية ١٨٩٠ ـ ١٩٢١ م ، ط ٢ ، الكويت ، منشورات ذات السلاسل ، ١٩٨٤ م .

٢٤- **فيحان محمد العتيبي :**
الحراك السياسي والصراع الديمقراطي في الكويت ١٩٢١ ـ ١٩٩٠م ، ط ١ ، منشورات ذات السلاسل ، الكويت ، ٢٠١٠ م .

٢٥- **فيصل أحمد عثمان الحيدر :**
وثائق الحركة الديمقراطية السياسية في الكويت ١٩٢١ ـ ١٩٩٢ م ، منشورات ذات السلاسل ، الكويت ، ١٩٩٥م .

٢٦- **ماضي الخميس :**
١٩٣٨ سيرة الديمقراطية في الكويت ، ط ٥ ، دار الزين ، الكويت ، ٢٠٠٩ م .

٢٧- **محمد بن إبراهيم الشيباني ، براك بن شجاع المطيري :**
القضاء والقضاة في الكويت منذ النشأة حتى الدولة ، منشورات مركز المخطوطات والتراث والوثائق ، رقم ٦٢ ، ط ١ ، الكويت ١٤٢٠هـ / ١٩٩٩ م .

٢٨- **محمد حسن العيدروس :**
تاريخ الكويت الحديث ، دار الكتاب العربي ، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠٢ م

٢٩- **محمد منيف العجمي :**
المشاركة السياسية في الكويت ، ط ١ ، الدار العالمية للنشر والتوزيع ، مصر ، ٢٠٠٩ م .

٣٠- **محمود حلمي :**
دستور الكويت ، ط ١ ، ذات السلاسل ، الكويت ، ١٤٠٩هـ / ١٩٨٨ م .

٣١- **موسى غضبان الحاتم :**
- التطور الاقتصادي في الكويت ١٩٤٦ ـ ١٩٧٣ م ، ط ١ ، الكويت ، جامعة الكويت ، ١٤٢٢ هـ / ٢٠٠١ م .
- تاريخ الشرطة في الكويت ، ط ١ ، دار قرطاس للنشر ، الكويت ، ١٩٩٩ م .

٣٢- **ميمونة خليفة الصباح :**
- نشأة الكويت وتطورها في القرن الثامن عشر ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، ع ٤٦ ، س ١٢ ، الكويت ، جامعة الكويت ، رجب ١٤٠٦هـ / إبريل ١٩٨٦م .
- الكويت حضارة وتاريخ ١٦١٣ ـ ١٨٠٠م ، ج ١ ، ط ٤ ، ١٤٢٤ هـ / ٢٠٠٣ م .
- الكويت في ظل الحماية البريطانية " القرن العشرين " ، ج ٣ ، ط ٤ ، ١٤٢٧ هـ / ٢٠٠٦ م .

٣٣- **نجاة عبد القادر الجاسم :**

- بلدية الكويت في خمسين عاما ، ط ٢ ، إصدار بلدية الكويت ، الكويت .
- تاريخ الكويت الحديث والمعاصر ، ج ٢ ، الكويت ، ٢٠١٠ م .

٣٤- **يحيى الجمل :**
النظام الدستوري في الكويت ، مطبوعات جامعة الكويت ، كلية الحقوق والشريعة ١٩٧٠ ـ ١٩٧١م ،

٣٥- **يوسف الشهاب :**
الكويت عبر التاريخ ، ط ١ ، الكويت ، ١٤١٠ هـ / ١٩٨٩ م .

٣٦- **يوسف العبد الغفور :**
تطور التعليم في الكويت (١٩١٢ ـ ١٩٧٢ م) ، ط ٢ ، مكتبة الفلاح الكويت ، ١٤٠٣هـ / ١٩٨٣ م ، ص ٩٣ .

٣٧- **يوسف عبد المحسن التركي :**
الشيخ عبد الله السالم الصباح (١٩٥٠ ـ ١٩٦٥م) ، ط ١ ، مطابع دار السياسة ، الكويت ، ١٩٨٥ م .

٣٨- **إدارة الإعلام بمجلس الأمة :**
مجلس الأمة : تاريخ وإنجازات ، إدارة الإعلام ، الأمانة العامة بمجلس الأمة .

٣٩- **الكويت اليوم :**
- الجريدة الرسمية لحكومة الكويت ، تصدرها دائرة المطبوعات والنشر ، العدد ١٥٤ ، س ٤ ، ٢٢ ديسمبر ١٩٥٧م .
- الجريدة الرسمية لحكومة الكويت ، عدد خاص ، س ٨ ، ١٢ نوفمبر / تشرين الثاني ١٩٦٢م ، وزارة الإرشاد والأنباء ، الكويت .

٤٠- **مركز البحوث والدراسات الكويتية :**
تاريخ التعليم في دولة الكويت (دراسة وثائقية) ، وزارة التربية ، مؤسسة الكويت للتعليم العلمي ، مركز البحوث والدراسات الكويتية ، الكويت ، ٢٠٠٢ م
رسالة الكويت : مركز البحوث والدراسات الكويتية ، الكويت ، العدد ٢٤ ، أكتوبر ٢٠٠٨ م .

٢- الوثائق الأجنبية (References) :

- I. O. R. 15/100 : Tlegram (P) from Political Kuwait Hicom Baghdad Repated
١ to Bushir No 43 yare 1920. P138
- I . O . L / P , S / 12 CO . 30 Fi W050 806 Conf Office Political Resident In the
٢ Persian Gulf to Gibson , Oct 19. 1938
- I . O . L . P . S /12 CO , 30 Fi . 158 / C /333 : Office Political in resdent in the
٣ Persian Gulf to Ahmed Al-Japer , June 18 . 1938 .